تحليل التبادل التجاري اللامتكافئ لاقتصادات نامية مختارة وفقا لنظرية التبعية للمدة 2002- 2105

Analysis of the unequal trade to selected developing economies according to the theory of dependence For the period 2002-2015

أ.م. د. كمال كاظم ألشمري

جامعة كربلاءكلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

الملخص

إن النمو والتطور الاقتصادي الحاصل في الاقتصادات المتقدمة لم يؤدي إلى نموا مقابلاً في الاقتصادات النامية التي تعد شريكاً تجارياً مباشراً لها, بل بالعكس ففي كثير من الأحيان أدى هذا التبادل التجاري اللامتكافئ إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة في معظم الاقتصادات النامية, لاسيما الأكثر فقراً, وقد فسّرت نظرية التبع اسب عكسيا مع معدل النمو في الاقتصادات النامية, وان الأخيرة تصدر المواد الخام الأولية واليد العاملة ية التي انبثقت من مجموعة دول أمريكا اللاتينية هذه الظاهرة بأن معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة يتن الرخيصة إلى الدول الصناعية المتقدمة, وبالمقابل تقوم باستيراد سلع وخدمات مصنعة تحقق قيمة مضافة كبيرة بالمقارنة مع القيمة المضافة للمنتجات الأولية التي تدخل في إنتاج تلك المنتجات, ولذلك فإن الدول النامية لا تحقق من صادراتها العائدات الكافية لدفع قيمة وارداتها, ووهذا التدهور في شروط التجارة الخارجية يحبط فرص التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية, وينصرف مبدأ التبعية الاقتصادية على معظم الدول التي تعاني من تعثر جهود التنمية الاقتصادية بسبب النقص الواضح في الإمكانيات والخبرات اللازمة للنهوض بالواقع الاقتصادي, وعلى الرغم من إن نظرية التبعية تعد من النظريات التي ظهرت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي, إلا إنها لا تزال ملائمة لتفسير الأوضاع الاقتصادية لمعظم الدول النامية غير القادرة على الخروج من هيمنة الدول الصناعية المتقدمة.

الكلمات الدالة: نظرية التبعية، التبادل التجاري اللامتكافئ ، أسعار السلع الرئيسة، النظام الاقتصادي الدولي.

Abstract

The economic growth and development of developed economies has not led to corresponding growth in the developing economies that are their direct trading partners. On the contrary, often this uneven trade has led to serious economic, social and political problems in most developing countries, The theory of dependency that emerged from the Latin American group explained this phenomenon that the rate of growth in the advanced industrial countries is inversely proportional to the rate of growth in the developing countries. The latter exports raw materials and cheap labor to industrial countries, And on the other hand import manufactured goods and services that achieve a great added value compared to the added value of the primary products that are involved in the production of those products. Therefore, developing countries do not gain from their exports sufficient revenues to pay for their imports, and this deterioration in the conditions of foreign trade frustrates economic development opportunities in the Developing economies. The principle of economic dependence is on the Arab countries, which suffer from the failure of economic development efforts because of the apparent lack of the necessary capabilities and expertise to promote the economy, Although dependency theory is one of the theories that emerged in the 1960s and 1970s, it is still appropriate to explain the economic conditions of most developing countries that are still unable to emerge from the dependency problem of developed industrial nations.

Keywords: dependency theory, unequal trade, commodity prices, international economic system.

المقدمة

ظهرت البوادر الأولى لتفسير ظاهرة التبعية منذ العقد الخامس من القرن الماضي في مجموعة دول أمريكا اللاتينية, وكان ذلك نتيجة للاختلاف في تفسير أسباب التخلف الذي يعم هذه الدول ويشوّه هياكلها الاقتصادية, وقد ربط أصحاب هذه النظرية, وفي مقدمتهم راؤول بريبش أسباب معاناة هذه الدول بالآلية المعتمدة في تحقيق النمو الاقتصادي, التي تركز على الاندماج في السوق العالمية وما يترتب عليها من استغلال ومنافسة غير

متكافئة, علاوةً على ارتضاء هذه الدول أن تكون مصدراً للموارد الطبيعية من معادن ومنتجات زراعية وأيدي عاملة رخيصة وأماكن ملائمة لتصريف التكنولوجيا المتقادمة ورؤوس الأموال الفائضة, وسوقاً رائجة للمنتجات المصنعة, وبالشكل الذي يخدم المصالح الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة.

لقد اهتم كتّاب مدرسة التبعية بتفسير التخلف المتوارث في الدول النامية وسبل إيجاد الحلول لهذه المشكلة التي لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل امتدت لتشمل الميادين الاجتماعية والسياسية والثقافية, وعلى الرغم من ظهور هذه النظرية في دول أمريكا اللاتينية, إلا إنها سرعان ما امتدت لمعظم الدول النامية, إذ لاقت اهتماماً من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والذين اجمعوا على تقسيم العالم اقتصادياً إلى مجموعتين, الأولى وصلت إلى مستويات من الرفاهية والازدهار وحققت نمواً ذاتياً مستمراً , ويطلق عليها (المركز), والأخرى تعاني من الفقر والتخلف الناجم عن الآثار السلبية للتطور والتوسع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وصلت إليه الأولى, ويطلق عليها (الأطراف).

وبهدف إثبات صحة الفرضية فقد تم تحليل التبادل التجاري لجمهورية جزر فيجي وجمهورية بيرو للمدة 2002- 2015, وقد توصل البحث إلى ان صادرات الأولى من السلع الرئيسة والمواد الخام وصلت إلى أكثر من (70%) من إجمالي الصادرات, في حين شكلت السلع المصنعة أكثر من (80%) من قيمة وارداتها, الأمر الذي أدى الى عجز مستمر بالميزان التجاري وصل إلى (579) مليون دولار عام 2008وتزايد الدين الخارجي ليصل لأكثر من (24%) من الدخل القومي الإجمالي عام 2011, أما بالنسبة لجمهورية بيرو فقد شكلت السلع الرئيسة والمواد الخام نسبة وصلت لأكثر من (85%) من إجمالي صادراتها, وبالمقابل شكلت السلع المصنعة أكثر من (90%) من إجمالي وارداتها.

مشكلة البحث:

تتسم علاقات التبادل التجاري الدولي بالتعامل اللامتكافئ بين الاقتصادات المتقدمة والنامية, ويبدو ذلك واضحا في اعتماد الدول النامية على الواردات في تلبية الطلب المحلي, مقابل تصدير المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة, الأمر الذي أدى إلى استنزاف الموارد وتفاقم حالة العجز المالي وتعثر خطوات التنمية, وعلى الرغم من التسليم بأهمية التبادل التجاري بكونه عاملاً أساسياً من عوامل التنمية الاقتصادية, إلا إن هناك تساؤل يدور حول ما يأتي:-

1- هل إن فرضيات نظرية التبعية لازالت تنطبق على واقع النظام الاقتصادي والتبادل التجاري في الوقت الحاضر.

2- هل يمكن للتبادل التجاري الحر بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية أن يعزز من برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

3- هل إن انغلاق الدول النامية على نفسها وانعزالها عن العالم الخارجي من الممكن أن يؤدي دوراً ايجابياً في تحقيق الأهداف التنموية.

فرضية البحث:

إن فرضيات نظرية التبعية التي تركز على التبادل التجاري اللامتكافئ بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة, لازالت تفسر واقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد, وان استمرار التبعية حال دون الوصول للتنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها في الدول النامية, وان الخروج من هذه الحالة لا يتم من خلال الانعزال عن العالم الخارجي وانغلاق الاقتصادات النامية على نفسها, بل عبر إتباع سياسات اقتصادية حمائية تتضمن دعم التصنيع المحلي وإحلال الواردات من اجل توطين التكنولوجيا الحديثة وإنشاء قطاعات إنتاجية وطنية كفوءة تعيد التوازن للعلاقات التجارية الدولية.

هدف البحث:

يأتي البحث في إطار الجهود الهادفة لتفسير حالة عدم التكافؤ التي تسود العلاقات التجارية بين الاقتصادات المتقدمة والنامية, وتخصص الأخيرة بتصدير المواد الخام و الأيدي العاملة الرخيصة, التي تعرف بانخفاض قيمتها المضافة للدرجة التي تجعل قيمة هذه الصادرات غير كافية لدفع تكاليف الواردات, الأمر الذي يولد حالة من العجز المستدام في موازين المدفوعات ويؤثر بشكل سلبي على الجهود التنموية في الاقتصادات النامية.

أهمية البحث:

يمكن إيجاز أهمية البحث من خلال تشخيص حجم المشكلة الاقتصادية المزمنة التي ترافق معظم الاقتصادات النامية المتمثلة باستمرار تبعيتها للاقتصادات المتقدمة لاسيما مع حلول عقد التسعينات الذي شهد عودة فعلية لتخصص الدول النامية بتصدير المواد الخام لاسيما الاستخراجية, الأمر الذي يحتم علينا إعادة النظر بتشخيص راؤول بريبش منذ عام1950, ويمكن قياس مستوى اعتماد الاقتصادات النامية على تصدير سلعة واحدة أو سلعتين من الموارد الطبيعية في تكوين الدخل القومي باستخدام مؤشر التركيز السلعي للصادرات, كما يمكن قياس نمط واتجاه الصادرات والواردات في التعامل التجاري لعينة من الدول النامية باستخدام مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية, أما بالنسبة لقياس حجم ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي, فيمكن قياسه باستخدام مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي يقيس مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

هيكلية البحث:

من اجل الوصول إلى أهداف البحث وإثبات صحة الفرضية من عدمها تم تقسيم البحث على خمس فقرات وكما يأتي :-

أولا: نظرية التبعية و أبعادها الاقتصادية.

ثانيا: التبادل التجاري اللامتكافئ.

ثالثا: التبادل البيئي اللامتكافئ

رابعا: واقع التبادل التجاري الدولي.

خامسا: تحليل التبادل التجاري لجمهورية جزر فيجي وجمهورية بيرو.

أولا: نظرية التبعية وإبعادها الاقتصادية

1- التعريف والتطور التاريخي, في ضوء تزايد الاهتمام بموضوع تخصص الاقتصادات النامية بتصدير المنتجات الخام والموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة إلى الاقتصادات المتقدمة ظهرت نظرية التبعية في دول أمريكا اللاتينية عام 1950, وقد كان راؤول بريبش**Raul Prebisch** رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمم أمريكا اللاتينية في ذلك الوقت من ابرز رواد ومفكري هذه النظرية, وقد عبّر بريبش عن انزعاجه من حقيقة نمو الاقتصادات المتقدمة على حساب معدلات النمو في الاقتصادات النامية, إذ يرى بان الأنشطة الاقتصادية للأولى أدت في كثير من الأحيان إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة في الاقتصادات النامية والأقل نمواً, وان استمرار النمو في الدول الصناعية المتقدمة يتطلب بقاء الدول النامية على حالها ممنوعة من الإنتاج الوطني ومجبره على شراء مستلزمات الطلب المحلي من الدول المتقدمة, وتجدر الإشارة إلى إن هذه النظرية جاءت بمثابة ردة فعل على النظرية الكلاسيكية الجديدة التي كانت سائدة قبل عام 1950 التي تفترض بأن النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة يكون مفيد للجميع وهو السبيل الأمثل لتخصيص الموارد الاقتصادية في كافة أنحاء العالم (أمثلية باريتو).[1]

تفسر نظرية التبعية هذه الظاهرة من خلال قيام الدول النامية بتصدير المواد الأولية إلى الدول الصناعية المتقدمة, ثم تقوم باستيراد المنتجات المصنعة من الأخيرة, وان القيمة المضافة للمواد الأولية والخام غالبا ما تكون منخفضة مقارنة مع القيمة المضافة للسلع والخدمات المصنعة, لذا فإن الدول النامية في كثير من الأحيان تنفق أكثر من قيمة عائدات صادراتها لدفع ثمن وارداتها. [2]

([1]) **Vincent Ferraro: Dependency Theory: An Introduction, Mount Holyoke College, South Hadley, USA, 1996, p-1.**

([2]) **Andre Gunder Frank: 'The Development of Underdevelopment, University of Chicago, 1966,p-27.**

لقد شهد عقد التسعينات من القرن الماضي عوده فعلية لتخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية, لاسيما قطاعي النفط والتعدين, وتراجع مستويات التنمية الاقتصادية وتفاقم ظاهرة الفقر والبطالة في الكثير منها, وذلك يحتم علينا إعادة النظر في المخاوف التي عبر عنها بريبش قبل أكثر من 60 عاماً [3], وبهذا الخصوص اثبت المؤرخ الاقتصادي روزماري ثورب **Rosemary Thorp** من جامعة اوكسفورد إن أسعار المواد الأولية تتجه تنازليا مع مرور الزمن مقارنةً بأسعار السلع والخدمات المصنعة, مما يستبعد الدول النامية من الحصول على ثمار التقدم التقني ويزيد من حجم الفجوة في نصيب الفرد من الدخل القومي بين الدول الصناعية المتقدمة والنامية.[4]

ومن خلال دراسة التطور التاريخي لنظرية التبعية وتعاريفها السابقة يمكن استنتاج ثلاث سمات أساسية تميز النظام الاقتصادي الدولي وهي كما يأتي[5]:-

1- يمكن تقسيم النظام الاقتصادي العالمي إلى قسمين, الأول هو الدول المهيمنة التي تعرف (بدول المركز), التي تضم الدول الصناعية المتقدمة, والآخر هو الدول التابعة التي تعرف بـ (دول الأطراف, التي تضم الدول النامية والأقل نمواً .

2- تلعب دول المركز والقوى الخارجية المرتبطة بها مثل الشركات متعددة الجنسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنظمات الدولية دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي لدول الأطراف.

3- تشير النظرة التاريخية لعلاقات النظام الاقتصادي بين دول المركز والأطراف إلى إن هناك جذور راسخة وعميقة لبرامج سيطرة النظام الرأسمالي وتعزيز نمط التبادل التجاري اللامتكافئ.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد لمفهوم التبعية بسبب اختلاف الانتماءات والمدارس الفكرية, إلا انه يمكن القول بأنها تفسير لحالة واقعية من التخلف والتبعية للنظام الاقتصادي العالمي حاصلة في معظم الدول النامية وأثبتت التجارب عدم القدرة على الخروج منها عبر الاندماج والتبادل التجاري والاستثمار, وان ما حصلت عليه الدول النامية من هذه المشاركة هو توطين للتضخم المستمر والأنماط الاستهلاكية الغريبة على مجتمعاتها وتعثر جهود التنمية الاقتصادية فيها.

([3])**OMAR SNNCHEZ: The Rise and Fall of the Dependency Movement: Does It Inform Underdevelopment Today ?,University of Oxford, E.I.A.L. Vol. 14 – No 2 , United Kingdom,2003, p. 32.**

([4]) **John T. Cuddington and Rodney Ludema: Prebisch Singer Redux International Trade Commission and Georgetown University,USA, June 2002, p-3.**

([5])**Vincent Ferraro: op cit,p-2.**

2- فرضيات نظرية التبعية, ركزت نظرية التبعية على جملة من الحقائق والفرضيات التي اجمع عليها منظري هذه النظرية رغم تنوع أفكارهم وخلفياتهم الثقافية, وتدور هذه الفرضيات حول دور الدول النامية في استمرار تبعيتها وارتباطها بالنظام الاقتصادي العالمي, ويمكن تلخيص ابرز فرضيات نظرية التبعية بما يأتي[6]:-

أ- إن تسمية الدول المتخلفة تختلف كليا عن الدول غير المتطورة, إذ يشير المصطلح الأخير إلى الحالة التي لا يتم فيها استخدام الموارد وبقاءها معطلة, في حين إن مصطلح الدول المتخلفة هي الحالة التي يتم فيها استغلال الموارد بشكل فعال, ولكن ذلك لا يعود عليها بالفائدة والنفع وإنما يتحول للدول المهيمنة (الدول المتقدمة).

ب- الدول غير المتطورة لم تتخلف عن اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة في مجال التطورات العلمية والتكنولوجية بسبب البعد التاريخي والإرث الحضاري, وإنما تخلفت لأنها مندمجة قسراً في النظام الاقتصادي العالمي, الذي يعدها بمثابة مستودعات للمواد الخام واليد العاملة الرخيصة, كما إنها فرصة لتسويق منتجاتها المصنعة وتوطين التكنولوجيا المتقادمة بالشكل الذي لا يسمح لها بالتنافس مع الدول المهيمنة.

ج- تشير نظرية التبعية إلى إن الاستخدامات البديلة للمواد الأولية والسلع الرئيسة هي أفضل الأنماط المناسبة لاستغلال الموارد والخروج من هيمنة الدول الصناعية المتقدمة, فعلى سبيل المثال تعاني معظم الدول النامية من سوء التغذية على الرغم من كونها تنتج كميات كبيرة من المواد الغذائية الخام المعدة للتصدير.

د- إن أسعار السلع الرئيسة والمواد الخام تتجه للهبوط مقارنةً بأسعار السلع المصنعة, الأمر الذي يزيد من حدة العجز المالي في الدول النامية ويحول دون تراكم رؤوس الأموال ويحبط من عملية التنمية الاقتصادية.[7]

هـ- تفترض النظرية إن المصلحة الوطنية تتحقق من خلال تلبية احتياجات الفقراء وذوي الدخل المحدود في المجتمع وليس تحقيق مصالح الشركات المتعددة الجنسية والمصالح الحكومية.

و- يشير المسار التاريخي لمعظم الدول النامية إلى إنها سارت في طريق التبعية ليس فقط من خلال هيمنة الدول الصناعية المتقدمة, وإنما بفعل النخبة الحاكمة التي حرصت على الحفاظ على مصالحها الشخصية المنسجمة مع مصالح الدول المهيمنة, ويذكر بأن الكثير من هذه النخب الحاكمة تم تدريبها وإعدادها بما يتناسب والقيم السائدة التي تحقق مصالح الدول المهيمنة, وهذا ما يبرر الفرضية القائلة بأن التبعية هي (علاقة

([6])**David I. Harvey, Neil Kellard: The Prebisch-Singer Hypothesis: Four Centuries of Evidence, The Review of Economics and Statistics, vol. 92, issue 2,University of Orebro, Sweden,2010, p-253.**

([7]) **Vincent Ferraro: op cit, pp-4-5 .**

طوعية), وتجدر الإشارة إلى انه ليس بالضرورة أن تكون هذه النخب الحاكمة خائنة لشعوبها, بل كانت تضن بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن إن تتحقق إلا من خلال الانفتاح الاقتصادي وإتباع وصفات المذهب الليبرالي.

3- الآثار الاقتصادية لنظرية التبعية, تعاني معظم الدول النامية من مشاكل اقتصادية من جراء تبعيتها للدول الصناعية المتقدمة, وغالبا ما ترتبط هذه المشاكل بالتجارة الخارجية والتبادل التجاري اللامتكافئ الذي احتل أهمية خاصة في المناقشات الدائرة حول التصنيع والتنمية لاسيما في عالم اليوم الذي بات معولماً بامتياز, ويمكن تلخيص ابرز الآثار الاقتصادية للتبعية بما يأتي:-[8]

أ- إن تخصص الدول النامية بتصدير المواد الأولية يحول دون تراكم رؤوس الأموال, وذلك بسبب الاتجاه النزولي في أسعار هذه المنتجات, لاسيما الطاقة والغذاء والمعادن والمواد الزراعية الخام, التي تمتاز أصلا بكونها اقل ربحية من المنتجات المصنعة, والشكل البياني (1) يبين انخفاض أسعار المواد الخام عالمياً للمدة 1970- 2011.

شكل بياني (١) أسعار المواد الخام عالمياً 1970- 2011

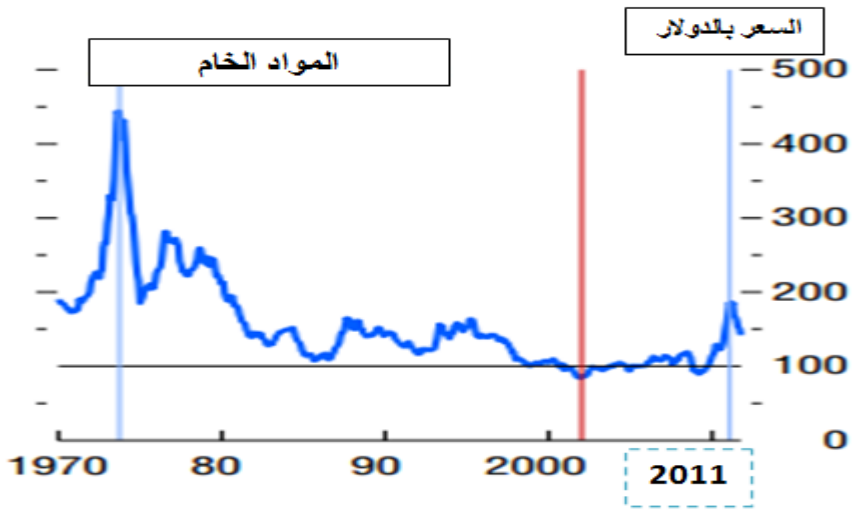

Source: IMF staff calculations, International Monetary Fund | april 2012, p-125.
ملاحظة: تم احتساب السعر الحقيقي على أساس المتوسط المرجح لمجموعة من أسعار المواد الخام، وأسعار سنة ٢٠٠٥ =١٠٠%

يتضح من الشكل البياني (1) بأنه على الرغم من تذبذب أسعار المواد الخام عالمياً خلال المدة المذكورة إلا إن الطابع العام لها يأخذ بالانخفاض, فقد استمرت بالانخفاض منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي, وقد وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام 2002, ثم بدأت بالارتفاع التدريجي مطلع العام 2011, ويعزو عدد من المحللين أسباب هذا الارتفاع للنمو المستدام الذي تحقق في الاقتصادات الناشئة.

(8) Ewa Anna Witkowska: Reconsideration of the Prebisch-Singer Hypothesis, Brandenburg University of Technology Cottbus-Senftenberg, Germany,2016, pp 105-106.

ب- من المعروف إن هيكل الصادرات والواردات تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية طويلة الأجل, ووفقا لنظرية التبعية فإن الدول النامية تتخصص بتصدير سلعة واحدة أو سلعتين أساسيتين, إي إن هذه السلع هي التي تهيمن على هيكل الصادرات في البلاد, الأمر الذي لا يحقق الفائدة من الصادرات كما في حالة تنوع الصادرات.

ت- يمكن الاستفادة من فرضيات نظرية التبعية في مسألة تنوع الصادرات في الدول الصناعية المتقدمة ذاتها, إذ إن تصدير السلع ذات التقنية العالية والمعقدة يحقق مكاسب اكبر من تصدير السلع الصناعية ذات التكنولوجيا البسيطة والقيمة المضافة المتدنية, ومثال على ذلك تخصص اليابان بتصدير السلع الصناعية عالية التكنولوجيا وتخليها عن الصناعات النمطية مثل صناعة السيارات على سبيل المثال.

ث- إن تخصص الدول النامية بتصدير المواد الأولية والسلع البسيطة يقضي على دوافع المنتجين والمصدرين لتحسين الهياكل الإنتاجية ولا يشجع على خلق حوافز للاستثمار في مجال البحث والتطوير, الأمر الذي يضعف من القدرة التنافسية لهذه الدول في الأمد البعيد.

ج- ترى المنظمات الاقتصادية المتخصصة بالإنصاف والعدالة وفي مقدمتها منظمة التجارة العادلة **Fair Trade Organization** واتحاد التجارة العادلة **Fair Trade Federation** بأن معظم أنواع التجارة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية تنطوي على مظاهر قسرية وطرق غير مستوية باتت تستنزف الموارد الطبيعية وتعرقل التقدم والتنمية في معظم الدول النامية من اجل تحقيق مصالح الدول المتقدمة.[9] ففي عام 1900 كان الاقتصاد الأرجنتيني مشابه جدا للاقتصاد الأمريكي في نفس ألسنه, إلا إن النمو الاقتصادي في الأرجنتين لم يكن بمستوى النمو في الولايات المتحدة, والسبب في ذلك يعود إلى اختلال شروط التبادل التجاري بين الدولتين.[10]

ح- يروج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى انتهاج النماذج الكلاسيكية الجديدة في الاندماج بالاقتصاد العالمي, وقد عملت هذه المنظمات على تسهيل منح القروض للدول النامية خلال العقود الماضية, مما جعلها تنزلق في مشكلة الديون الخارجية والتخلي عن تعبئة المدخرات, فضلاً عن انتشار أنماط استهلاكية جديدة, وترى نظرية التبعية وهذا النموذج ليس بالضرورة أن يكون خياراً جيداً للدول النامية التي أثبتت التجارب بأن سياسة الاكتفاء الذاتي والحمائية لفترات محدودة وبضوابط معينة هي الإستراتيجية الملائمة للتنمية في هذه الدول.[11] وتعد تجربة دول شرق آسيا, لاسيما كوريا الجنوبية وتايوان في مقدمة التجارب الناجحة في سياق التنمية الذاتية, وكان ذلك من خلال وضع سياسات واعية ابتدأت منذ الخمسينات

([9])**John Gray: False Dawn, The Delusions of Global Capitalism, New York, 1998, p-124.**

([10])**Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto: Dependency and Development in Latin America, 9th Edition, university of California press, 1979, p- 127.**

([11])**Vincent Ferraro: op cit, p-6.**

والستينات من القرن الماضي شملت إتباع مبدأ إحلال الواردات والحمائية اللازمة لإقامة قطاعات إنتاجية رائدة.

خ- تعمل الدول الصناعية المتقدمة على استنزاف الفوائض المتحققة في الدول النامية عبر مجموعة وسائل أبرزها الشركات متعددة الجنسية, إذ إن الأرباح المتحققة من نشاط هذه الشركات تحوّل إلى الدولة الأم ولا تستثمر في البلد المضيف للاستفادة منها في معالجة مشكلة البطالة ونقص رؤوس الأموال, ويمكن قياس حجم خسارة الدول النامية عبر احتساب حجم الأرباح المحوّلة للخارج من قبل هذه الشركات, الأمر الذي يفقد القائمين على الاقتصادات النامية من السيطرة على الموارد المحلية ويشوّه الهياكل الاقتصادية ويعيق عملية التنمية الاقتصادية.[12] والجدول (1) يبين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول المصدرة للسلع الرئيسة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة.

جدول (١) مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول المصدرة للسلع الأساسية للمدة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠١٠	المعدل العام
الدين العام (نسبة منوية من الناتج المحلي الإجمالي)				
الدول المصدرة الصافية للطاقة	٥٩,٨	٣٨,٧	٢٠,٧	٤١,١
الدول المصدرة الصافية للمعادن	٥٢,٧	٤١,١	٣٦,٤	٤٧,٦
الدول المصدرة الصافية للغذاء	٧٨,٧	٦٥,٨	٣٧,٤	٥٤,٥
الدول المصدرة الصافية للمواد الخام	٨٠,٢	٥٢,٩	٣٤,٥	٥٣,٩
التوازن المالي العام (نسبة منوية من الناتج المحلي الإجمالي)				
الدول المصدرة الصافية للطاقة	٠,٩-	٠,٧	١,٣-	٠,٧-
الدول المصدرة الصافية للمعادن	١,٨-	٠,٨	٠,٤-	٠,٩-
الدول المصدرة الصافية للغذاء	٣,٤-	٢,١-	٢,١-	١,٨-
الدول المصدرة الصافية للمواد الخام	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	٢,١-
التضخم (نسبة منوية)				
الدول المصدرة الصافية للطاقة	٤,٩	٧,٤	٤,٧	٧,٥
الدول المصدرة الصافية للمعادن	٨,٤	٧,٩	٦,٩	٨,٦
الدول المصدرة الصافية للغذاء	٥,٧	٧,٢	٤,٨	٧,٧
الدول المصدرة الصافية للمواد الخام	٥,١	٦,٩	٥,٣	٧,٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

International Monetary Fund: world economic outlook : Growth resuming dangers remain, April 2012, p- 131

(12)Simeon Hein:Trade Strategy and the Dependency Hypothesis: A Comparison of Policy, Foreign Investment, and Economic Growth in Latin America and East Asia, The University of Chicago Press is collaborating with JSTOR,USA, 1992, p- 497.

نلاحظ من الجدول (1) بأن مجموعة الدول المصدرة للسلع الرئيسة بمختلف أنواعها, كالطاقة والمعادن والغذاء والمواد الخام تعاني من مشاكل بمختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي, فعلى مستوى الدين العام نلاحظ بأنه وصل إلى نسبة أكثر من (80%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 لمجموعة الدول المصدرة للمواد الخام, أما بالنسبة للتوازن المالي (الرصيد المالي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإنه وصل إلى

(-3,4%) في مجموعة الدول المصدرة للغذاء عام 2001, وفي مجال مستويات التضخم, فإنه وصل إلى (8,6%) كمعدل للسنوات 2001- 2010 في مجموعة الدول المصدرة الصافية للمعادن.

ثانيا: التبادل التجاري اللامتكافئ

1- التطور التاريخي للتبادل التجاري اللامتكافئ

لقد ازدهر مصطلح التبادل التجاري اللامتكافئ في عقد السبعينات من القرن الماضي, إذ ركز الاقتصاديون في ذلك الوقت على الشروط التجارية المتدنية للدول النامية, وقد استنتج الاقتصادي الفرنسي Arghiri Emmanuel عام 1972 في كتابه (التبادل التجاري غير المتكافئ دراسة امبريالية التجارة) بأن اختلاف الهياكل الاقتصادية تؤدي إلى تكوين مجموعتين من الدول بحسب حجم التجارة الخارجية ونوع السلع والخدمات المصدرة والمستوردة, إذ تمتاز المجموعة الأولى (الدول الصناعية المتقدمة) بارتفاع معدلات الابتكار والتكنولوجيا ووجود مقومات سوق احتكار القلة, فضلا عن الدور الكبير لنقابات العمال الذي يحول دون انخفاض الأجور بشكل دوري, أما المجموعة الثانية (الدول النامية والأقل نموا) فإنها تمتاز بانخفاض الأجور وضعف الهياكل الإنتاجية ونقص الموارد المالية, فضلا عن التبعية الاقتصادية والسياسية للمجموعة الأولى.

لقد ساندت نظرية التبادل التجاري اللامتكافئ الفكرة القائلة بأن التجارة الخارجية مفيدة لجميع الأطراف ولكن بشكل غير متساوي, وهي فكرة قديمة منذ أواخر القرن السادس عشر, وقد تم تطويرها من قبل النظرية الكلاسيكية وأفكار دايفيد ريكاردو وفكرة النظرية النسبية للتجارة الدولية التي تنطوي في جوهرها على عمليات نقل للقيمة بين الاقتصادات الوطنية, وفي عام 1913 حللت الاقتصادية البولندية روز لوكسمبورغ Rosa Luxemburg التبادل التجاري اللامتكافئ في كتابها (تراكم رأس المال) وفقا لنظرية (a vent-for-surplus) الفضاء مقابل الفائض بمعنى إن رأس المال يحتاج للتوسع الجغرافي من اجل النمو وتحقيق الفائض, وان وجود البلدان النامية يعد أمرا ضروريا لتطور الاقتصاد الرأسمالي. [13]

([13]) **Ayşe Özden Birkan: A Brief Overview of the Theory of Unequal Exchange and its Critiques, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 5, No. 4(1); Department of Economics, Yasar University, Izmir, Turkey, April 2015,p-157.**

2- مفهوم التبادل التجاري اللامتكافئ

إن مفهوم التبادل التجاري اللامتكافئ ما كان ليظهر بشكل منتظم وواضح بدون الأفكار والمناقشات التي أثارها كل من عمانوئيل وسمير أمين الذين شاركوا في مناقشات ومناظرات عديدة لوضع منظور متكامل للتبادل التجاري اللامتكافئ, وقد تحددت الأطر العامة لهذا المفهوم من خلال الفكرة القائلة بأن تحقيق الفائض في الدول الصناعية المتقدمة على حساب البلدان النامية كان بطريقة الاستعمار العسكري المباشر, أو الهيمنة السياسية غير المباشرة التي تملي بها الأولى شروط واتجاه ومضمون التجارة الخارجية التي تؤدي بالنهاية إلى تدمير الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية.[14]

ويرى غونتر كولمي G. Kohlmey الخبير الاقتصادي الألماني بأن جدوى التجارة الخارجية مع الدول النامية نابعة من الأسباب الآتية :- [15]

1- انخفاض الأجور وأسعار الأراضي في البلدان النامية, فضلا عن ضعف التراكم الرأسمالي وارتفاع مستويات الاستغلال لحقوق عناصر الإنتاج المختلفة.
2- ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال في معظم البلدان النامية, الأمر الذي يحفز على تدفق رؤوس الأموال بوسائل متعددة أبرزها الشركات متعددة الجنسية.
3- تعثر خطوات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية نتيجة للاحتكار وهيمنة رؤوس الأموال الأجنبية على مقدرات تلك البلدان.

وعلى العكس من ذلك نجد بأن الدول الصناعية المتقدمة تمتاز بارتفاع مستويات الأجور والدور الفعال لنقابات العمال, فضلا عن تراكم رؤوس الأموال وتزايد حالات الابتكار والإبداع التقني والتكنولوجي, وفي هذا الإطار قسّم عمانوئيل التبادل التجاري اللامتكافئ إلى نوعين :[16]

الأول: التبادل التجاري اللامتكافئ بالمعنى الواسع، الذي ينشأ من خلال التفاوت في مستويات تراكم رأس المال.

الثاني: التبادل التجاري اللامتكافئ بالمعنى الدقيق، الذي ينشأ بسبب الاختلاف في معدلات الأجور وأسعار الموارد الطبيعية.

([14]) **John Brolin: The Bias of the World A History of Theories of Unequal Exchange from Mercantilism to Ecology, Dissertation, Human Ecology Division, Lund University, Sweden, 2006, p-243.**

([15])**Guenther Sandleben : Unequal Exchange? Marx' Solution to the Value Problem on the World Market, Berlin School of Economics and Law, Berlin, Germany, July 2016, p- 623.**

([16])**Ayşe Özden Birkan: op cit, p- 158.**

ويعتقد عمانوئيل بأن النوع الثاني هو الذي يستحق الاهتمام, لان الأول موجود في كافة التبادلات التجارية وليس أمراً جديدا, في حين إن النوع الثاني يعطي إشارة بأن انخفاض الأجور هو السبب الرئيسي لانخفاض الأسعار في الدول النامية, ويصف عمانوئيل هذه الظاهرة بالاستغلال المباشر لشريحة العمال وخاصة من قبل زملائهم في الدول الصناعية المتقدمة باعتبارهم المستهلكين الأساسيين في هذه الدول لارتفاع معدلات الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الشريحة. ولقد واجهت هذه الأفكار انتقادات واسعة من قبل العديد من الاقتصاديين, وكان أبرزها الانتقاد الموجه من قبل الاقتصادي الفرنسي تشارلز بتيلهايم Charles Bettelheim, **ومن ابرز الانتقادات ما يأتي :-**

1. استخدم عمانوئيل العمل والأجور كمتغير رئيسي لتحديد أسعار السلع والخدمات, في حين إن الأنماط الإنتاجية السائدة في الوقت الحاضر يغلب عليها الطابع الرأسمالي.
2. يميز عمانوئيل بين التبادل التجاري اللامتكافئ بالمعنى الواسع والدقيق على أساس الاختلاف في تكوين رأس المال والعمل, في حين إن هذين المتغيرين هما مظاهر لبنيه من العلاقات الإنتاجية وحزمه من تفاعل قوى الإنتاج.
3. فيما يتعلق بقانون (العمل قيمة) الذي يؤمن عمانوئيل بأنه يعمل في السوق العالمية كما يعمل في الدولة الواحدة, فإن إجابته غير مقنعة لان النتائج مختلفة بسبب عدم تكافؤ فرص العمل وتقييد حركة العمال, فضلا عن تجاهله للهيكل المعقد لأساليب عمل النظام الرأسمالي على المستوى العالمي.

إن التبادل التجاري اللامتكافئ يؤسس لمبدأ التبعية الاقتصادية التي تمتد للتبعية السياسية والاجتماعية, إذ إن انخفاض أسعار صادرات الدول النامية من السلع الرئيسة والمواد الخام يجعل قيمة الصادرات غير كافية لسد قيمة الواردات من السلع المصنعة القادمة من الدول الصناعية المتقدمة, الأمر الذي يصيب الميزان التجاري باختلال مستدام ينعكس على الوقوع في فخ المديونية الخارجية التي غالبا ما تمس سيادة الدول النامية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية.

ثالثا: التبادل البيئي غير المتكافئ

إن مصطلح التبادل البيئي غير المتكافئ يوحي بفكرة الاستغلال والعبودية ونهب الموارد الوفيرة والعمالة الرخيصة من الدول النامية, وقد تزايدت الانتقادات للنظام الرأسمالي العالمي من قبل علماء الاجتماع والبيئة والاقتصاد البيئي, وكان محور هذه الانتقادات يدور حول الاستغلال المفرط للموارد وآثاره على العدالة البيئية العالمية, ففي مجال علم الاجتماع ظهر مفهوم الامبريالية الايكولوجية Ecological Imperialism , أما في

مجال علم الاقتصاد فقد ظهر مفهوم التبادل البيئي غير المتكافئ (Ecologically Unequal Exchange EUE)[17].

دخل مصطلح التبادل البيئي غير المتكافئ في مجال المناظرات البيئية والاقتصادية منذ أوائل عقد السبعينات من القرن الماضي, وقد كان من ابرز المشاركين بهذه المناقشات الاقتصادي السويدي Anderson والاقتصادي الفرنسي Arghiri Emmanuel, وقد تركز النقاش في ذلك الوقت حول الروابط المحتملة بين الفقر وزيادة عدد السكان وانخفاض الأجور, التي تعد من ابرز سمات الدول النامية من جانب, والثراء والتقدم التكنولوجي والأنماط الاستهلاكية المفرطة وطرح الملوثات في الدول الصناعية المتقدمة من جانب آخر[18].

وقد استشهدت المناقشات بمنحنى كوزنتس البيئي Environmental Kuznets Curve (EKC) الذي يفسر العلاقة بين الأثر البيئي والدخل بأنها تأخذ شكل الحرف U المقلوب, اذ إن المشاكل المرتبطة بالتلوث البيئي من الممكن إن تتحقق مع تصاعد النمو الاقتصادي وتزايد مستويات الانبعاثات والملوثات, إلا إن صيانة البيئة والطلب على الجودة البيئية يتزايد مع تزايد الدخل[19] والشكل البياني (2) يوضح ذلك.

شكل ٢ منحنى كوزنتس البيئي

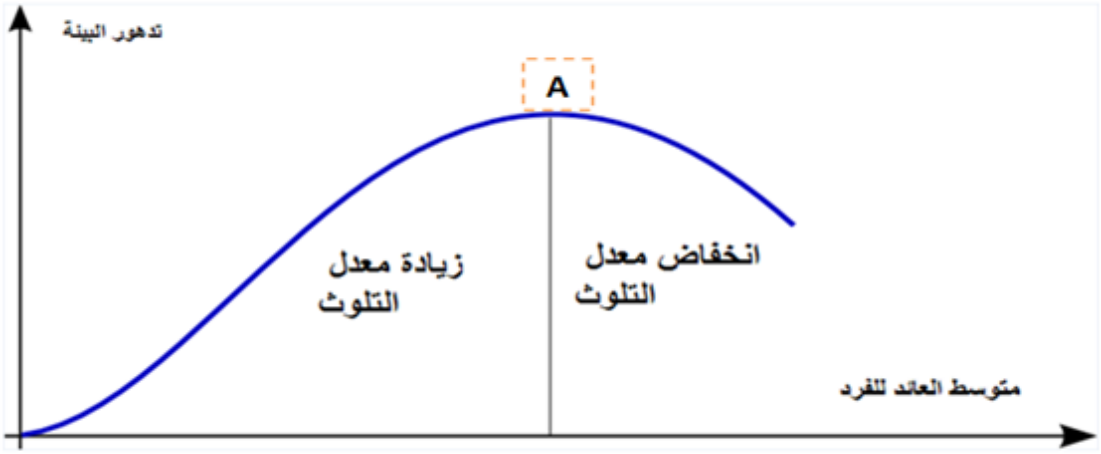

Source: Andreoni and Levinson, The simple analytics of the environmental Kuznets curve, Journal of Public Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2001, p- 269.

(17) John Bellamy Foster and Hannah Holleman: The theory of unequal ecological exchange: a Marx–Odum dialectic, The Journal of Peasant Studies, Vol. 41, No. 2, UK, 2014, p- 205.

(18) John Brolin: op- cit, p-412.

(19) Alexi Thompson: Environmental Kuznets Curve for Water Pollution, The Case of Border Countries, University of Pennsylvania, Indiana, USA, 2014, p- 2.

يتضح من الشكل البياني (1) إن التدهور البيئي ومستوى الانبعاثات والتلوث تتصاعد مع تزايد معدلات النمو الاقتصادي ومتوسط حصة الفرد من الدخل, إلا انه عند نقطة الانقلاب A تتراجع مستويات التلوث وتبدأ عمليات صيانة البيئة ويتزايد الطلب على السلع والخدمات الصديقة للبيئة.

ويرى Emmanuel بأن التبادل البيئي غير المتكافئ يرتبط بعلاقة تبادلية مع التبادل التجاري غير المتكافئ, فعلى الرغم من إن الأخير يتضمن التفاوت في الأجور والأسعار, إلا انه في النهاية يصل إلى نقل صافي القيم الايكولوجية من دولة لأخرى, وفي هذا السياق أكد سمير أمين على قيام الأخيرة باستخدام الأراضي والبحار القريبة من البلدان النامية للتخلص من النفايات المشعة والضارة للبيئة, فضلا عن استخدام بعض البلدان النامية لإقامة المصانع ذات الملوثات الكبيرة وما يرافقها من مشاكل بيئية [20].

إن التفسير الواضح لهذه الظاهرة هو إن الدول الصناعية المتقدمة تعتمد بشكل كبير على استيراد الموارد من خارج حدودها, وبالتحديد من الدول النامية, الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في الأثر البيئي, ومن هنا سعى محللون اقتصاديون وعلماء اجتماع وبيئة إلى الربط بين التبادل البيئي غير المتكافئ ومستويات التنمية الاقتصادية, مستخدمين بيانات الصادرات والواردات من حيث مكوناتها وأسعارها, وتبين بأن نسبة كبيرة من صادرات البلدان النامية هي طاقة وموارد طبيعية, في حين إن الواردات كانت على شكل سلع وخدمات مصنعة, [21] والجدول (2) يبين تفاوت إنتاج وتدفق الموارد الطبيعية بين البلدان النامية والدول الصناعية المتقدمة.

([20]) **John Brolin: op- cit, p- 8.**

([21])**John Bellamy Foster and Hannah Holleman: op cit, p- 206.**

جدول (٢) الإنتاج العالمي للمعادن والخامات والهيدروكربونات ٢٠٠٠- ٢٠١٤

المنطقة الجغرافية / المواد المنتجة	أفريقيا	آسيا	أوربا	دول الاتحاد السوفيتي السابق	امريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	أوقيانوسيا	امريكا وكندا
سنة ٢٠٠٠								
البوكسايت	١٨,٤٢	١٧,٢١	٣,٨٧	٨,٧٣	٣٦,١٧	٠,٤٩	٥٣,٨٠	٠,٢٠
النحاس	٠,٤٦	١,٩٠	٠,٨١	١,٠٩	٥,٧٠	٠,١٥	١,٠٤	٢,٠٧
الرصاص	٠,١٧	٠,٧٧	٠,٣٥	٠,٠٥	٠,٤٥	٠,٠٢	٠,٦٨	٠,٦٠
النيكل	٠,٠٧	٠,١٩	٠,٠٢	٠,٢٧	٠,١٦	٠,٠٠	٠,٣٠	٠,١٩
القصدير	٠,٠٠	٠,١٥	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٦	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠
الزنك	٠,٢٩	٢,١٨	٠,٨٩	٠,٤٦	١,٦٧	٠,٠٨	١,٤٢	١,٨٣
الفحم	٢,٦١	١٨,٤٦	٤,٧٣	٤,٠٣	٠,٧٩	٠,٠١	٣,٣٨	١٢,١٨
الغاز	٢,٣٣	٤,٤٥	٥,١٢	١١,٧٣	٢,٥١	٣,٧٣	٠,٥٦	١٣,١٩
النفط	٧,٧٦	٧,٠٧	٦,٩٨	٨,٠٣	١٠,١١	٢٣,٧٢	٠,٨٢	١٠,٤٤
سنة ٢٠١٤								
البوكسايت	٢١,٣١	٩١,٥٠	٢,٦٣	١٠,١٠	٥٣,١٢	٢,٨٦	٧٨,٦٣	٠,١٣
النحاس	٢,٠٦	٢,٨٢	٠,٨٧	١,٣٢	٨,٠٧	٠,٢٢	١,٠٤	٢,٠٨
الرصاص	٠,٠٩	٣,٠٩	٠,٢٩	٠,٢٦	٠,٦٧	٠,٠٥	٠,٧٣	٠,٣٩
النيكل	٠,١٠	٠,٦٨	٠,٠٦	٠,٢٦	٠,٢٢	٠,٠٠	٠,٤٤	٠,٢٤
القصدير	٠,٠١	٠,٢٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٦	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠
الزنك	٠,٣٣	٦,٢٨	٠,٨٠	٠,٦٥	٢,٧٤	٠,١٦	١,٥٦	١,١٨
الفحم	٣,٠٤	٤٨,٧٩	٣,٥٣	٥,٣١	١,٤٤	٠,٠١	٥,٦٧	١٠,٨٩
الغاز	٣,٦٥	٨,٥٧	٤,٣٦	١٣,٦٩	٤,٢٠	١٠,٨٢	١,٠٠	١٦,٢٨
النفط	٨,٢٦	٧,٨٨	٣,٤٠	١٣,٨٠	١٠,٤٠	٢٨,٥٥	٠,٤٥	١٥,٩٤

ملاحظة: وحدة قياس المعادن (مليون طن متري) ووحدة قياس الطاقة (ما يعادل مليون برميل/ يوم)

Source: World Bank: Special Focus, Resource Development in the Commodity Era, Commodity Markets Outlook | April 2016, p.17.

نلاحظ من الجدول (2) بأنه على الرغم من التفوق الكبير والواضح للدول الصناعية المتقدمة (أمريكا وكندا وأوربا) في إنتاج وتصدير السلع والخدمات المصنعة, إلا إن إنتاجها من المواد الخام والمعادن والطاقة يقل بكثير عن إنتاج الدول النامية (آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) التي تساهم بنسبة قليلة في الإنتاج والتصدير العالمي لاسيما في السلع والخدمات المصنعة, ويبدو ذلك واضحا للأعوام 2000 و2014, فعلى صعيد إنتاج النفط العالمي ينتج الشرق الأوسط ما يعادل (28,55) مليون برميل يوميا حسب بيانات عام 2014, أما بالنسبة لإنتاج البوكسايت فإن دول آسيا تنتج (91,50) مليون طن متري, في حين نلاحظ بأن أوربا تنتج (3,40) مليون برميل يوميا, وأمريكا وكندا (15,94) مليون برميل يوميا بحسب بيانات عام 2014.

إن توجهات حماية البيئة وصيانتها تبدو واضحة أيضا في الجدول (2), وذلك من خلال قيام الدول الصناعية المتقدمة بتخفيض إنتاجها من المواد الخام والمعادن والطاقة التي تسبب استهلاك للبيئة وإجهادها, إذ نلاحظ خلال العقد الأخير انخفاض إنتاج البوكسايت والفحم والنفط في أوربا بنسبة تصل إلى (-32%) و (-25,36%) و (-51,28%) على التوالي بين عامي 2000 – 2014, أما بالنسبة لمجموعة أمريكا وكندا فقد خفضت من إنتاج الرصاص والفحم والبوكسايت بنسبة تصل إلى (-35%) و (-10,59%) و (-35%) على التوالي للمدة نفسها.

لقد ترافق هذا الانحدار بزيادة كبيرة في إنتاج ونقل المواد الخام والمعادن والطاقة من مجموعة الدول النامية, بما يتضمن ذلك من تدهور للبيئة ونقل للموارد الطبيعية, ففي منطقة الشرق الأوسط ازداد إنتاج النفط والغاز بمعدل (20,36%) و (190%) على التوالي بين عامي 2000 – 2014, وفي آسيا بلغ معدل زيادة إنتاج الفحم والبوكسايت والرصاص (164,30%) و (431,66%) و (301,29%) على التوالي, أما بالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية فقد بلغ معد الزيادة في إنتاج الزنك والنحاس (64%) و (41,57%) على التوالي, أما بالنسبة لاوقيانوسيا فقد بلغ معدل الزيادة في إنتاج البوكسايت والفحم (46,15%) و (67,75%) على التوالي.

إن عملية استنزاف الموارد الطبيعية والاستغلال المفرط للأراضي الزراعية وإرسالها إلى المدن الكبيرة على شكل غذاء ومواد أولية ينطوي على إزالة مغذيات التربة الطبيعية مثل النيتروجين والفسفور والبوتاسيوم, وقد تنبه لهذا الموضوع الكيميائي الألماني Justusvon Liebig منذ عام 1860, فقد وجه نقدا للزراعة في بريطانيا ووصف النظام الزراعي القائم آنذاك بالسرقة والسطو المنهجي للتربة ومغذياتها, ففي الوقت الذي تسيطر فيه بريطانيا على مساحات واسعة من أراضي مستعمراتها وتستغلها بشكل مفرط, فإنها تقوم بزيادة خصوبة تربتها عن طريق استيراد الأسمدة الحيوانية ومخلفات الطيور بكميات هائلة, فضلا عن استيراد العظام من سراديب الموتى وساحات القتال في البيرو وشبه جزيرة القرم وصقليه, كما إنها تقوم باستخدام العمالة الصينية الرخيصة في أداء هذه المهمات, وذلك بهدف التعويض عن العناصر الغذائية في الحقول الانكليزية [22] .

رابعا: واقع التبادل التجاري الدولي

يعد التبادل التجاري الدولي المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي في كل دولة, إذ انه يؤشر نقاط القوة والضعف في الاقتصاد القومي, كما انه مقياس لمستوى التبعية للعوامل الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها, فمن خلال معدل التبادل التجاري يمكن قياس ما يعرف بالانكشاف الاقتصادي وهو نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي[23], كما إن حجم التجارة الخارجية ونوعها يعكس القدرة التنافسية والإمكانيات الإنتاجية المتاحة للدولة, التي تعتمد على مجموعة مقومات أبرزها التقدم التكنولوجي والابتكار, فضلا عن الموارد الطبيعية والمالية.

لقد أصبح من البديهي وفقا للنظرية الاقتصادية بأن التبادل التجاري بين الدول أفضل من البقاء في عزلة وانغلاق, وذلك انطلاقا من مجموعة من النظريات أبرزها نظرية الميزة النسبية لدايفيد ريكاردو, التي تنص على

([22]) **Clark, B. and J.B. Foster: The global metabolic rift and the fertilizer trade, Ecology and power, London, Routledge, 2012, p- 68.**

([23]) **نسبة الانكشاف الاقتصادي= الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي ×100للمزيد انظر**

Jun Nie and Lisa Taylor: Economic Growth in Foreign Regions and U.S. Export Growth, FEDERAL RESERVE BANK OF KANSAS CITY,2013.

إن التبادل التجاري لا يتم إلا إذا كان هناك اختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج بين الدولتين, وقد حدد ريكاردو العمل كعنصر أساس ووحيد في تحديد التكاليف الإنتاجية, ويؤخذ على هذه النظرية بأنها وصفية أكثر مما هي تفسيرية لظاهرة التبادل التجاري الدولي.

وبعد تطور النظام الاقتصادي الدولي لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية, ظهرت مجموعة من النظريات الحديثة المفسرة للتبادل التجاري الدولي أبرزها نظرية الفارق التكنولوجي لبوسنر عام 1961, التي تركز على تفاوت المستوى التقني والابتكار وأهميتهما في زيادة الصادرات بغض النظر عن ما تملكه الدولة من عناصر إنتاج وموارد طبيعية, إذ إن الفارق التكنولوجي وما يرتبط به من اهتمام بالبحث والتطوير يؤديدورا كبيرا في التبادل التجاري الدولي.

ومن النظريات الحديثة الأخرى المفسرة للتبادل التجاري الدولي نظرية دورة حياة المنتج لفيرنون, التي تعد امتداداً لنظرية الفارق التكنولوجي, وذلك لأنها تعمل على تحليل الابتكار ونتائجه والمكاسب المتحققة من خلاله, إذ حددت النظرية ثلاث مراحل للمنتج يمكن للدولة من خلالها الاستفادة من ما يعرف بالاحتكار الظرفي للتكنولوجيا الداخلة في هذا المنتج, فالمرحلة الأولى هي المنتج الحديث, والثانية المنتج الناضج, وأخيرا المنتج النمطي[24].

لقد أصبح تحكم الدول الصناعية المتقدمة والشركات متعددة الجنسية في أسعار السلع الرئيسة المصدرة من قبل الاقتصادات الناشئة من السمات البارزة التي تميز الأسواق العالمية, ويمكن إيجاز ابرز النتائج المترتبة على ذلك بما يأتي[25]:-

1- تذبذب مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي مع دورات أسعار السلع الرئيسة, إذ يتدهور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة النامية المصدرة للسلع الرئيسة مع انخفاض أسعار هذه المجموعة من السلع, في حين يتحسن الأداء الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة المستوردة لهذا النوع من السلع.
2- يختلف مستوى التأثير السلبي والايجابي بحسب مدة الدورة الاقتصادية, ويظهر ذلك واضحا في مجموعة الدول المصدرة للطاقة والمعادن بشكل اكبر من الدول المصدرة للمواد الخام والغذاء, لكون المجموعة الأولى تستأثر بحصة اكبر من إجمالي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, لذا فإنها تعكس الدورة الاقتصادية العالمية بشكل اكبر.

([24])Mulugeta Girma Dibiku: International trade theories and its trends, Punjabi University, Patiala, India, 2017, pp- 25-26.

([25])International Monetary Fund: world economic outlook : Growth resuming dangers remain, April 2012, p- 126.

3- إن التغيرات غير المتوقعة في الطلب العالمي على السلع الرئيسة لها تأثير كبير على المصدرين والمستوردين, في حين إن التغيرات غير المتوقعة على مستوى الإنتاج ليست دائما ذات أهمية, ويظهر ذلك واضحا بالنسبة لمصدري النفط أكثر من السلع الأخرى.

4- تؤثر تقلبات أسعار السلع الرئيسة على السياسة المالية والنقدية بالنسبة لمصدري هذا النوع من السلع بشكل واضح, ففي حالة زيادة الأسعار تعمل هذه السياسات على تكوين مخزونات مالية احتياطية يمكن الاستفادة منها في حالات انحدار ألأسعار, وتعتمد فعالية هذه البرامج على درجة استقلالية السياسة النقدية وكفاءة السياسة المالية في استهداف التضخم.

لقد تميزت مسيرة النظام الاقتصادي الدولي منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي في اتجاهين رئيسيين, أولهما شروع معظم الدول النامية بالتحول نحو القطاع الصناعي وانبثاق ثورة صناعية حقيقية بفعل الاستقلال السياسي الذي حصلت علية معظم الدول النامية, فضلا عن الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي سادت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية, والاتجاه الأخر هو قيام الدول الصناعية المتقدمة بالتقليل من التوجه نحو القطاعات الصناعية البدائية والتحول نحو الصناعات عالية التكنولوجيا, الأمر الذي ترتب عليه تسريح عدد كبير من العاملين في هذه القطاعات, ففي الاتجاه الأول حققت البلدان النامية تقدماً اقتصادياً ملحوظاً بين عامي 1980 –1950, وتمكنت من زيادة حصتها من الإنتاج الصناعي العالمي خلال تلك الفترة, إلا إن هذه العملية تعثرت في دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط, واستمرت بنفس وتيرة التنمية الصناعية المتسارعة في الدول الآسيوية, وقد كان الدافع الرئيس وراء هذا التقدم هو الحاجة لخلق فرص عمل للأيدي العاملة المتزايدة بشكل سريع, فضلا عن تلبية الاحتياجات الدنيا لاقتصاداتها دون اللجوء للاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة, والشكل البياني (3) يبين مشاركة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من جهة, والدول الآسيوية الناشئة من جهة أخرى.

شكل بياني (٣) المشاركة في الصادرات العالمية للسلع والخدمات لعامي 2000 و 2015 (نسبة منوية)

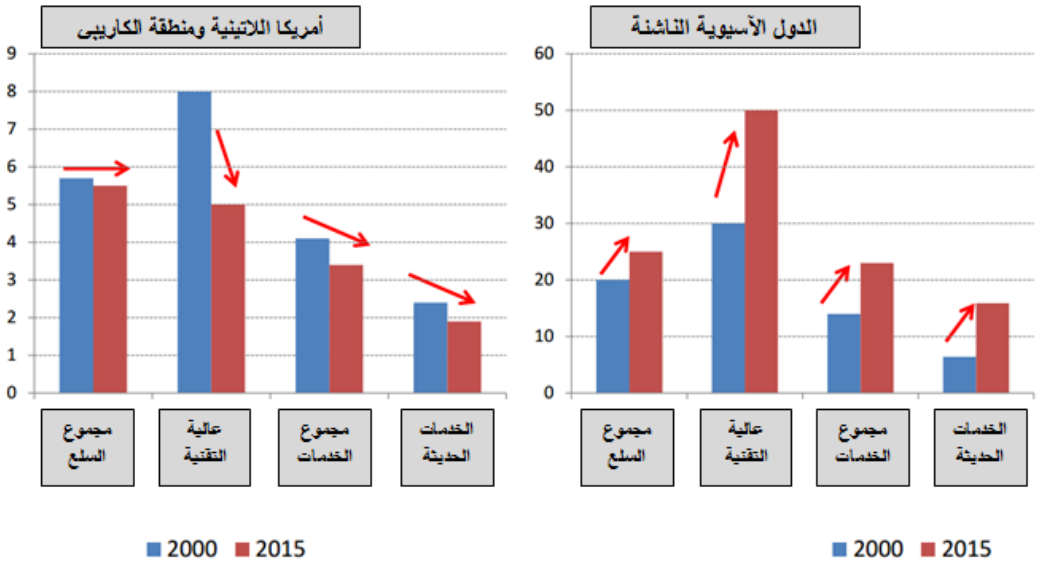

Source: Latin America and the World Maritime, United Nations Conference on Trade and Development, 2016,p- 7.

يتضح من الشكل البياني (2) التفوق الواضح للدول الآسيوية الناشة على مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مختلف السلع والخدمات المصدرة, ففي الوقت الذي انحدرت به وتيرة الصادرات بمختلف مكوناتها في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي, نلاحظ الزيادة المضطردة في مكونات الصادرات المختلفة ولاسيما عالية التقنية في الدول الآسيوية الناشئة.

لقد نجحت مجموعة الدول الآسيوية الناشئة التي تعرف (الدول الصناعية الحديثة) في تكوين بنيه تحتية تقنية وعلمية وصناعية, فضلا عن تدريب القوى العاملة اللازمة للوصول إلى هيكل صناعي واسع نسبياً , كما امتد هذا التطور في القطاعات الإنتاجية ليشمل القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى, فعلى الرغم من تزايد أعداد السكان بمعدل وصل إلى نحو(2.5%) سنويا بين عامي 1960- 1980 إلا إن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تجاوز نسبة (3%) سنويا, وتجدر الإشارة إلى إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية المتقدمة لم يتجاوز (1.3%) سنويا خلال المائة سنة الممتدة بين 1850- 1950 , إي انه يمكن القول بأن مجموعة الدول الآسيوية حققت مكاسب اقتصادية خارقة انعكست على تحسن في المعادلة التجارية العالمية منذ أوائل عقد الثمانينات من القرن الماضي.[26]

([26]) Ajit Singh: THE ASIA-PACIFIC DEVELOPING COUNTRIES AND THE NEW WORLD TRADING SYSTEM: A HISTORICAL OVERVIEW OF EMERGING POLICY ISSUES, Faculty of Economics University of Cambridge, Cambridge, England, 1996, pp 4-6.

خامسا: تحليل التبادل التجاري لجمهورية جزر فيجي وجمهورية بيرو

تواجه صادرات معظم الدول النامية جملة من المعوقات التي تحول دون نفاذها إلى الأسواق العالمية, وتأتي القدرة التنافسية في مقدمة هذه المعوقات, إذ تعتمد معظم صادرات هذه المجموعة من الدول على وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض الأجور, وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات, لاسيما من السلع الرئيسة والمواد الخام, مقارنة بالواردات من السلع المصنعة والخدمات التي تمتاز بالتقنية العالية والابتكار, مما يعزز من قيمتها المضافة وقدرتها التنافسية.

ولغرض التحقق من الفرضية القائلة بأن قيمة صادرات بعض البلدان النامية من المواد الخام والسلع الرئيسة لا تكفي لسد قيمة وارداتها من السلع والخدمات المصنعة, سوف يتم اختيار اقتصادات نامية مختارة تمثلت في اقتصاد جمهورية بيرو, باعتبارها واحدة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المصدرة للسلع الرئيسة, وجمهورية جزر فيجي باعتبارها واحدة من جزر منطقة اوقيانوسيا التي تشتهر بتصدير هذا النوع من السلع ايضا.

1- تحليل التبادل التجاري لجمهورية جزر فيجي

تعد جمهورية جزر فيجي واحدة من الاقتصادات النامية الواقعة جنوب المحيط الهادئ, وقد وهبت الطبيعة لهذه الجزيرة موارد وطبيعة جعلت الزراعة والسياحة تتصدر المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي, فعلى صعيد السياحة يقدر عدد السائحين بحوالي (884843) سائح سنويا بحسب تقديرات عام 2017, أما على صعيد الزراعة فتساهم بحوالي (10.6%) من الناتج المحلي الإجمالي, وتستوعب ما يزيد عن (44.2%) من حجم القوى العاملة بحسب تقديرات نفس السنة.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد فقد بلغ (8.299 و 8.33 و 8.647) مليار دولار للأعوام 2015و 2016 و2017على التوالي, بمعدل نمو (8.3% و0.4% و 3.8%) للأعوام المذكورة, وعلى التوالي أيضا, ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (900) دولار بحسب تقديرات عام 2017, في حين بلغ معدل التضخم (3.9% و3.8%) للأعوام 2016 و2017 على التوالي, وفي عام 2009 بلغ معدل السكان تحت خط الفقر نسبة (31%)[27].

وعلى صعيد التبادل التجاري بلغت قيمة الصادرات (926) مليون دولار لعام 2016 و(758.6) مليون دولار عام 2017, وتعد الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول بنسبة تصل إلى (20.8%) واستراليا (14.9%) ونيوزيلندا (7.7%), في حين تراوحت نسبة مساهمة كل من تونغا وفإنواتو والصين واسبانيا والمملكة المتحدة بين (4 -5%) من إجمالي الصادرات, أما بالنسبة للواردات فقد بلغت حوالي (2.316) مليار دولار لعام 2016, في حين بلغت (1.918) مليار دولار لعام 2017[28], أي بعجز يصل إلى (1.309) و (1.159.4) مليار دولار للأعوام 2016 و2017 على التوالي.

([27])**The World Bank Group, Data 2018.**

([28]) **Ibid.**

إن نسبة العجز في الميزان التجاري في جمهورية فيجي تبدو واضحة وكبيرة على الرغم من إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية من زراعة ومواد خام ومعادن, إلا إن ذلك لا يتناسب مع قيمة الواردات من السلع المصنعة التي تمتاز بأسعارها المرتفعة مقابل انخفاض قيمة الصادرات من السلع الرئيسة والمواد الخام, والجدول (3) يبين ابرز الواردات وقيمها فضلا عن نسبة مساهمة كل منها في إجمالي الواردات ومعدل نموها خلال الخمس سنوات الأخيرة من تاريخ إعداد البيانات 2016.

جدول (٣) الواردات لجمهورية جزر فيجي بحسب النوع لعام ٢٠١٦

نوع السلعة	القيمة الاجمالية (مليون دولار)	النسبة إلى إجمالي الواردات (%)	معدل النمو خلال خمس سنوات الأخيرة (%)
آلات ومكائن	٤٦٤	١٩	١٣
منتجات معدنية	٣٤٩	١٤	٥
وسائط نقل	٢٨٥	١٢	٢٠
معادن	١٧٥	٧.٢	١٢
بلاستك ومواد مطاطية	١٥١	٦.٢	١١
منسوجات	١٥٠	٦.١	٧.٤
منتجات حيوانية	١٤٨	٦.١	٩.٦
منتجات كيميائية	١٥١	٦.١	٣.٢
منتجات نباتية	١٣٠	٥.٣	١٢
بضائع ورقية	٨٤.٨	٣.٥	٤.٣
متفرقة	٥٩.٢	٢.٤	١١
مواد غذائية	١٢٥	٥.١	٨.٥
أدوات مختلفة	٤٧.٥	١.٩	١٢
صناعات نباتية وحيوانية	٣٠.٨	١.٣	٠.٥
أحجار وزجاج	٣٠.٧	١.٣	١١
معادن ثمينة	١٤.١	٠.٥٨	٧.٦
صناعات خشبية	٢٥.١	١.٠	٣٥
أحذية وقبعات	١٣.٢	٠.٥٤	٦.١
جلود حيوانات	٧.٧٢	٠.٣٢	٥.٦
مواد أخرى	٢.١	٠.٠٦	٠.٥
المجموع	٢٤٤٣.٢٢	١٠٠	--

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

Alexander Simoes: The Economic Complexity Observatory: An Analytical Tool for Know the Dynamics of Economic Development ،USA, 2017.

نلاحظ من الجدول (3) بأن السلع والمواد المصنعة تتصدر قائمة الواردات, إذ شكلت الآلات والمكائن نسبة (19%) من إجمالي الواردات.بمبلغ وصل إلى (464) مليون دولار, ثم المنتجات المعدنية بنسبة (14%) ووسائط النقل (12%), فضلا عن المنتجات الأخرى المصنعة التي تشكل نسب لايستهان بها من إجمالي الواردات, كما نلاحظ أيضا بأن معدلات نمو هذا النوع من الواردات خلال الخمس سنوات الأخيرة يصل إلى نسب عالية تتراوح بين (10 – 20%), الأمر الذي يؤشر استمرار الاقتصاد الفيجي باستيراد السلع المصنعة ولسنوات طويلة, والجدول (4) يبين قيمة الواردات للمدة (2002– 2014).

جدول (٤) واردات جمهورية جزر فيجي للمدة (٢٠٠٢- ٢٠١٥)

السنة	قيمة الواردات (مليار دولار)	السنة	قيمة الواردات (مليار دولار)
٢٠٠٢	١.١٧٧	٢٠٠٩	١.٧١٥
٢٠٠٣	١.٥٨٠	٢٠١٠	٢.٠٠٦
٢٠٠٤	١.٩٢٠	٢٠١١	٢.٤٥٠
٢٠٠٥	١.٩٥٧	٢٠١٢	٢.٥٤٨
٢٠٠٦	٢.١٠٧	٢٠١٣	٢.٩١١
٢٠٠٧	٢.٠٩٧	٢٠١٤	٢.٨٤٤
٢٠٠٨	٢.٥٩٢	٢٠١٥	٢.٥٥٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

The World Integrated Trade Solution (WITS), 2018.

نلاحظ من الجدول (4) بأن قيمة الواردات تتزايد بشكل متصاعد للمدة 2002 – 2015, فبعد إن كانت (1.177) مليار دولار عام 2002, فقد ارتفعت إلى (2.592) مليار دولار عام 2008, ثم إلى (2.911) عام 2013, ويمكن معرفة نسبة التغير بالواردات للمدة المذكورة من خلال الاطلاع على الجدول (5) الذي يعتمد سنة 2000 كأساس للتغيرات الحاصلة بالواردات.

جدول (٥) مؤشر قيمة واردات جمهورية جزر فيجي للمدة ٢٠٠٢- ٢٠١٥ (سنة ٢٠٠٠=١٠٠%)

السنة	قيمة الواردات (%)	السنة	قيمة الواردات (%)
٢٠٠٢	١٠٨.٥٥	٢٠٠٩	١٧٣.٤٦
٢٠٠٣	١٤٥.١٨	٢٠١٠	٢١٧.٨٨
٢٠٠٤	١٧٤.٢١	٢٠١١	٢٦٢.٨٧
٢٠٠٥	١٩٣.٦١	٢٠١٢	٢٧١.٣٩
٢٠٠٦	٢١٧.٣٧	٢٠١٣	٣٤٠.٤٤
٢٠٠٧	٢١٦.٩٢	٢٠١٤	٣٩١.٦٢
٢٠٠٨	٢٧٢.٧٥	٢٠١٥	٣١٢.٠٠

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

The World Integrated Trade Solution (WITS) 2018.

يتضح من الجدول (5) استمرار الزيادة بالواردات باستثناء عام 2009 الذي شهد تراجعا واضحا بفعل الأزمة المالية العالمية, ثم أخذت الواردات بالتعافي مع حلول عام 2010, وفي السنوات الأخيرة, 2014 وما بعدها بدأت الواردات بالتراجع وذلك بسبب تفاقم العجز في الميزان التجاري وتزايد حجم المديونية الخارجية.

أما بالنسبة للصادرات فقد اشتهرت فيجي بتصدير الأسماك بأنواعها المختلفة (المعالج, المجمد وغير المجمد) بنسبة مساهمة تصل إلى (15.3%) من إجمالي الصادرات, تليها المياه المصدرة للولايات المتحدة

بنسبة (13%), كما إن هناك صادرات أخرى مثل الملابس والمنسوجات والذهب, أما بالنسبة للصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية, فأبرزها الصناعات الخشبية كالأثاث المصنوع من نخيل جوز الهند وتعليب المواد الغذائية المصنوعة من الفواكه والخضر, والجدول (6) يبين إجمالي الصادرات بحسب النوع والقيمة, فضلا عن نسبة مساهمة كل منها في إجمالي الصادرات ومعدل النمو لكل منها خلال الخمس سنوات الأخيرة من تاريخ إعداد البيانات 2016.

جدول (٦) إجمالي الصادرات لجمهورية جزر فيجي بحسب النوع لعام ٢٠١٦

نوع السلعة	القيمة الإجمالية (مليون دولار)	النسبة إلى إجمالي الصادرات (%)	معدل النمو خلال خمس سنوات الأخيرة (%)
مواد غذائية	٣٣٦	٣٥	٥.٧
منتجات حيوانية	١٢١	١٢.٨	٥.٨
منسوجات	٩٥.٨	١٠	٦.٥
معادن ثمينة	٦٤.٢	٦.٧	١.١
منتجات معدنية	٦٣.٣	٦.٦	١٤
مكائن	٥٣.٠	٥.٥	١٥
منتجات خشبية	٥٢.٤	٥.٤	٧.٣
معادن	٣١.٦	٣.٣	٩.٣
منتجات كيميائية	٢٧.٢	٢.٨	٨.٣
منتجات نباتية	٥٠.١	٥.٢	٣.٦
وسائط نقل	١٤.٦	١.٥	٢١
بضائع ورقية	١٣.٨	١.٤	٧.١
أدوات حرفية	١١.٤	١.٢	١٨
متفرقة	٦.٨	٠.٧٢	٤.٨
منتجات نباتية وحيوانية	٥.٨٣	٠.٦١	٢.٦
مواد بلاستيكية ومطاطية	٨.٦٢	٠.٩	١٠
أحجار وزجاج	٢.٨٣	٠.٢٩	٩
أحذية وقبعات	١.٥	٠.١٦	١
جلود حيوانات	١.٤٨	٠.١٥	١.٧
أسلحة	٠.٢	٠.٠٢١	--
لوحات وتحف فنية	٠.١٢٥	٠.٠١٣	١٥
المجموع	٩٦١.٧٨٥	١٠٠	--

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

Alexander Simoes: The Economic Complexity Observatory: An Analytical Tool for Know the Dynamics of Economic Development ،USA, 2017.

نلاحظ من الجدول (6) بأن معظم صادرات فيجي تتكون من المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية والمنسوجات وبعض السلع الأخرى, إذ شكلت المواد الغذائية (35%) من إجمالي الصادرات, تليها المنتجات الحيوانية والمنسوجات والمعادن, ومن المعروف وهذا النوع من السلع تعد سلعاً أساسية تمتاز بانخفاض أسعارها بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض مستويات الأجور بسبب العمالة الرخيصة, الأمر الذي انعكس على انخفاض قيمة الصادرات الكلية مقارنة بالواردات, والجدول (7) يبين قيمة الصادرات لجمهورية جزر فيجي للمدة 2002- 2015.

جدول (٧) قيمة صادرات جمهورية جزر فيجي للمدة ٢٠٠٢- ٢٠١٥

السنة	قيمة الصادرات (مليار دولار)	السنة	قيمة الصادرات (مليار دولار)
٢٠٠٢	١.١٣٢	٢٠٠٩	١.٤٢١
٢٠٠٣	١.٣٨٦	٢٠١٠	١.٨١٦
٢٠٠٤	١.٤٦٧	٢٠١١	٢.٢٣٧
٢٠٠٥	١.٥٩٧	٢٠١٢	٢.٤٢٧
٢٠٠٦	١.٥٤٨	٢٠١٣	٢.٣٧٤
٢٠٠٧	١.٦٦٩	٢٠١٤	٢.٤٨٤
٢٠٠٨	٢.٠١٣	٢٠١٥	٢.٢٧٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

The World Integrated Trade Solution (WITS), 2018.

نلاحظ من الجدول (7) بأن قيمة صادرات فيجي تراوحت بين (1.132) مليار دولار عام 2002, و (2.484) مليار دولار عام 2014, أما في عام 2015 فقد انخفضت إلى (2.274) مليار دولار, ثم وصلت إلى (926) مليون دولار عام 2016 و(758.6) مليون دولار عام 2017[29], ويعزى السبب في انخفاض قيمة الصادرات إلى اتفاقيات الأسعار التفضيلية للمنتجات الرئيسية مثل السكر وبعض السلع الرئيسة الأخرى, لاسيما مع الاتحاد الأوربي التي تخفض الأسعار بنسبة تصل إلى (36%), ومن المقرر أن تنتهي هذه الاتفاقية مطلع عام 2017[30], ويمكن معرفة نسبة التغير بالصادرات للمدة المذكورة من خلال الاطلاع على الجدول (8) الذي يبين يعتمد سنة 2000 كأساس للتغيرات الحاصلة بالصادرات.

جدول (٨) مؤشر قيمة صادرات فيجي للمدة ٢٠٠٢- ٢٠١٥ (سنة ٢٠٠٠=١٠٠%)

السنة	قيمة الصادرات (%)	السنة	قيمة الصادرات (%)
٢٠٠٢	٨٨.٠٣	٢٠٠٩	١٠٧.٦٣
٢٠٠٣	١١٤.١٨	٢٠١٠	١٤٣.٨٢
٢٠٠٤	١١٨.٤٦	٢٠١١	١٨٢.٨١
٢٠٠٥	١١٩.٨٢	٢٠١٢	٢٠٨.٦٤
٢٠٠٦	١١٨.٦٦	٢٠١٣	١٨٩.٤٠
٢٠٠٧	١٢٩.٠١	٢٠١٤	٢٣٤.٧٤
٢٠٠٨	١٥٧.٥٩	٢٠١٥	١٤٠.٧٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

The World Integrated Trade Solution (WITS), 2018.

(29) The World Bank Group, Data, op- cit.

(30) Shivneil Kumar Raj ،Priteshni Pratibha Chand: Analysis of Fiji's Export and Its Impact on Economic Growth, International Journal of Business and Social Research, Volume 07, Issue 03, School of Business and Economics, The University of Fiji, 2017,p-4

يتضح من الجدول (8) بأن هناك زيادة ملحوظة بقيمة الصادرات باستثناء عام 2009 الذي شهد انحساراً عالميا بالصادرات والواردات بفعل الأزمة المالية العالمية, ويعزى سبب الزيادة المضطردة في الصادرات للسياسة الحكومية الداعمة للصادرات التي تمثلت بتخفيض الضرائب على الصادرات وفتح مناطق حرة معفاة من الضرائب بهدف تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج والتصدير, لاسيما المزارعين والحرفيين[31], كما يتبين من الجدول انخفاض قيمة الصادرات ابتداءً من عام 2015, ويعزى السبب في ذلك إلى تراجع أسعار السلع الرئيسة والمواد الخام التي تشكل نسبة كبيرة من صادرات جمهورية جزر فيجي.

وبالرجوع إلى جدول (4) المتضمن قيمة الواردات بالدولار الأمريكي للمدة 2002– 2015, والجدول (7) المتضمن قيمة الصادرات للمدة نفسها, نجد بأن العجز في الميزان التجاري الناجم عن التبادل التجاري بالسلع لجمهورية جزر فيجي هو عجز مزمن, بدأ بمبلغ (–45) مليون دولار عام 2002, ثم اخذ بالتصاعد إلى أن وصل إلى ذروته في عام 2006, بمبلغ قدره (1.985) مليار دولار, والجدول (9) يوضح تطور عجز الميزان التجاري الناجم عن التبادل السلعي فقط.

جدول (٩) عجز الميزان التجاري الناجم عن التبادل السلعي لجمهورية جزر فيجي للمدة ٢٠٠٢- ٢٠١٥

السنة	مبلغ العجز (مليون دولار)	السنة	مبلغ العجز (مليون دولار)
٢٠٠٢	٤٥-	٢٠٠٩	٢٩٤-
٢٠٠٣	١٩٤-	٢٠١٠	١٩٠-
٢٠٠٤	٤٥٣-	٢٠١١	٢١٣-
٢٠٠٥	٣٦٠-	٢٠١٢	١٢١-
٢٠٠٦	٥٥٩-	٢٠١٣	٥٣٧-
٢٠٠٧	٤٢٨-	٢٠١٤	٣٦٠-
٢٠٠٨	٥٧٩-	٢٠١٥	٢٨٣-

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٤) وجدول (٧)

يتضح من الجدول (9) أيضا بأن الجهود الحكومية لتحفيز الصادرات خلال العقد الأخير كانت واضحة, وأسفرت عن تخفيض نسبة العجز عن طريق دعم الصادرات وتخفيض الضرائب على القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير, إلا إن انخفاض أسعار الصادرات من السلع الرئيسة التي تقابل بزيادة أسعار الواردات من السلع المصنعة, أدت إلى استمرار حالة العجز وتفاقم الدين العام الخارجي لجمهورية جزر فيجي, وكما موضح في الجدول (10).

(31)**Shivneil Kumar Raj ،Priteshni Pratibha Chand: op– cit, p– 11.**

جدول (١٠) الدين العام الخارجي لجمهورية جزر فيجي (نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي GNI%)

السنة	الدين الخارجي(%)
١٩٩٠	٢٣.٩
١٩٩٥	٩.٢
٢٠٠٠	١٠.٦
٢٠٠٥	٦.٤
٢٠١٠	١٨.٢
٢٠١١	٢٤.٣
٢٠١٢	١٩.٧
٢٠١٣	٢١.١
٢٠١٤	٢١.٦

Source: World Bank, World Development Indicators Database, Washington, DC, October 2016.

يتبين من الجدول (10) بأن الدين العام الخارجي بلغ ذروته في عام 2011 بنسبة (24.3%) من الدخل القومي الإجمالي, ثم اخذ بالتراجع بشكل قليل للسنوات اللاحقة وذلك بسبب العجز الكبير قي الميزان التجاري وأسباب أخرى متنوعة.

نستخلص مما سبق بأن السلع الرئيسة والمواد الخام تشكل نسبة تتجاوز (70%) من إجمالي قيمة الصادرات في الاقتصاد الفيجي, وبالمقابل تشكل السلع المصنعة أكثر من (80%) من إجمالي قيمة الواردات, وبالنظر لانخفاض أسعار السلع الرئيسة الذي انسحب على انخفاض قيمة الصادرات للدرجة التي أصبحت لا تغطي قيمة الواردات من السلع المصنعة, فإن ذلك أدى بالنتيجة إلى اختلال الميزان التجاري, واستمرار المديونية الخارجية التي تنطوي على استمرار ظاهرة التبعية للدول والمنظمات الدولية الدائنة, وتقييد للإرادة الوطنية الجادة نحو التنمية الاقتصادية.

2- تحليل التبادل التجاري لجمهورية بيرو

تعد جمهورية بيرو من أقوى الدول اقتصاديا في أمريكا اللاتينية, فقد حققت معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى (8.8%) كمعدل بين عامي 2001 - 2008, وفي عام 2009 تباطأ النمو كباقي الاقتصادات العالمية ليصل إلى (0.9%) لكنه يعد من الاقتصادات القليلة في المنطقة التي حافظت على معدل موجب[32], وفي عام 2011 بدأ اقتصاد بيرو يتعافى وحقق معدل نمو وصل إلى (4.3%) خلال الخمس سنوات الممتدة بين 2011 - 2016, إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (406.2) مليار دولار عام 2016, وحصة الفرد الواحد (12903) دولار, معدل التضخم (3.6%), والبطالة (4.9%)[33], أما بالنسبة للتبادل التجاري فإن جمهورية بيرو من الدول الغنية بالثروات الطبيعية , إذ إنها تمتاز بتصدير المعادن الثمينة كالذهب والنحاس والفضة والزنك والرصاص وخام الحديد, فضلا عن النفط والغاز الطبيعي والأسماك والغابات.

([32])**Maureen Taft-Morales: Peru in Brief: Political and Economic Conditions and Relations with the United States, Congressional Research Service, 2013, p- 6.**

([33])**Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC): Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean, 2017, p- 2.**

لقد ارتبط الأداء الاقتصادي لبيرو بالصادرات, وعلى الرغم من إن نسبة كبيرة منها هي سلع أساسية ومواد خام امتازت بانخفاض أسعارها, إلا إن دورها كبير في توفير العملة الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات, لاسيما من السلع المصنعة التي تمتاز بارتفاع أسعارها, والجدول (11) يبين ابرز الواردات وقيمها فضلا عن نسبة مساهمة كل منها في إجمالي الواردات ومعدل نموها خلال الخمس سنوات الأخيرة من تاريخ إعداد البيانات 2016.

جدول (١١) الواردات لجمهورية بيرو بحسب النوع لعام ٢٠١٦

نوع السلعة	القيمة الإجمالية (مليار دولار)	النسبة إلى إجمالي الواردات (%)	معدل النمو خلال خمس سنوات الأخيرة (%)
مكائن	٩.٤٥	٢٦	-٠.٤٦
وسائط نقل	٤.١٣	١١	١٠
منتجات معدنية	٣.٩٣	١٠.٨	٣.٦
منتجات كيميائية	٣.٧٩	١٠.٦	-٠.١٥
معادن	٢.٧٢	٧.٦	-٠.٥٢
بلاستك ومواد مطاطية	٢.٤٢	٦.٧	-١.٣
منسوجات	١.٧٧	٤.٩	١.٣
منتجات غذائية	١.٧١	٤.٨	١٠
منتجات نباتية	١.٦٢	٤.٥	١١
منتجات ورقية	٠.٨٦١	٢.٥	٠.٩٥
مواد متفرقة	٠.٧٩٧	٢.٤	٣.٣
أدوات حرفية	٠.٧٩٥	٢.٢	٤.٨
منتجات حيوانية	٠.٤٦٨	١.٤	٩.٨
أحذية وقبعات	٠.٤٣٦	١.٢	٦.٦
أحجار وزجاج	٠.٤٣١	١.١	٤.٨
منتجات نباتية وحيوانية	٠.٣٦٤	١	-١.٩
منتجات خشبية	٠.٢١٥	٠.٥٩	٤.٣
جلود حيوانات	٠.١٢٣	٠.٣٤	٧.٧
معادن ثمينة	٠.٠٣٤	٠.٠٩٥	٢.٧
أسلحة	٠.٠٢٧	٠.٠٧٥	٨
المجموع	٣٦.٠٩١	١٠٠	--

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

Alexander Simoes: The Economic Complexity Observatory: An Analytical Tool for Know the Dynamics of Economic Development ،USA, 2017.

نلاحظ من الجدول (11) بأن المكائن تتصدر قائمة الواردات من السلع بنسبة وصلت إلى (9.45) مليار دولار, بنسبة (26%) من إجمالي الواردات, تليها وسائط النقل بمبلغ (4.13) مليار دولار, والمنتجات المعدنية بمبلغ (3,93) مليار دولار, بنسبة (11%)و (10.8%) على التوالي, ثم المنتجات الكيميائية والمعادن والبلاستك والمنتجات الأخرى النباتية والورقية ... الخ, التي تعد من السلع المصنعة ذات القيمة المضافة المرتفعة والأسعار العالية, الأمر الذي يؤدي إلى تضخم قيمة الواردات إلى مستويات تفوق قيمة الصادرات من السلع الرئيسة والمواد الخام المنخفضة الأسعار, والجدول (12) يبين القيمة الإجمالية لواردات بيرو للمدة 2002 -2015.

جدول (١٢) واردات جمهورية بيرو للمدة ٢٠٠٢-٢٠١٥

السنة	الواردات (مليار دولار)	السنة	الواردات (مليار دولار)
٢٠٠٢	٩.٨٤٥	٢٠٠٩	٢٦.١٨٢
٢٠٠٣	١٠.٩٢٩	٢٠١٠	٣٥.١٨٠
٢٠٠٤	١٢.٧٠١	٢٠١١	٤٣.٧٧٤
٢٠٠٥	١٥.٥٩٨	٢٠١٢	٤٨.٤٩٠
٢٠٠٦	١٨.٨٣٥	٢٠١٣	٥٠.٢٥١
٢٠٠٧	٢٤.٦٩٠	٢٠١٤	٤٨.٦٨٣
٢٠٠٨	٣٤.٦٠٥	٢٠١٥	٤٤.٨٦٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

The World Integrated Trade Solution (WITS), 2018.

يتضح من الجدول (12) التضخم الكبير والمتزايد بقيمة الواردات, فبعد إن كانت (9.845) مليار دولار عام 2002, نلاحظ بأن هناك طفرات سريعة في الأعوام 2006 وما بعدها, ليصل إلى ذروته عام 2013, بقيمة إجمالية (50.251) مليار دولار, ثم بدأ بالتراجع للأعوام اللاحقة بسبب السياسات الحكومية الداعمة للإنتاج المحلي وإحلال الواردات, ويمكن معرفة نسبة التغير بالواردات للمدة المذكورة من خلال الاطلاع على الجدول (13).

جدول (١٣) مؤشر قيمة واردات بيرو للمدة ٢٠٠٢-٢٠١٥

السنة	قيمة الواردات (%)	السنة	قيمة الواردات (%)
٢٠٠٢	١٠٥.٩٦	٢٠٠٩	١٩١.٤٢
٢٠٠٣	١١١.٠٠	٢٠١٠	٢٤٤.٥٤
٢٠٠٤	١٢٠.٠٢	٢٠١١	٢٧١.٢١
٢٠٠٥	١٣٣.٠٩	٢٠١٢	٣٠٤.٣٩
٢٠٠٦	١٥٣.١٧	٢٠١٣	٣١٤.٠٩
٢٠٠٧	١٨٦.٣٠	٢٠١٤	٣٠٩.٢٥
٢٠٠٨	٢٣٥.٠٩	٢٠١٥	٣٠٤.٤١

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

The World Integrated Trade Solution (WITS), 2018.

نلاحظ من الجدول (13) بأن الواردات في اقتصاد بيرو تزايدت بشكل واضح وكبير للأعوام 2002 – 2013, اذ وصلت نسبة الزيادة إلى (314%) عام 2013, ثم بدأت بالتراجع البسيط للأعوام اللاحقة بفعل السياسات الحكومية الفاعلة في تخفيض الواردات كما تم ذكرها مسبقاً.

أما بالنسبة للصادرات فقد اشتهرت جمهورية بيرو بتصدير المنتجات المعدنية والمعادن الثمينة كالذهب والفضة والنحاس ... الخ, تليها المنتجات النباتية والمعادن الأخرى, وتجدر الإشارة إلى إن هذه المجموعة البارزة من السلع التي تشكل الجزء الأكبر من صادرات بيرو تعد من السلع الرئيسة والمواد الخام المعروفة بانخفاض قيمتها المضافة وأسعارها, والجدول (14) يبين إجمالي الصادرات بحسب النوع والقيمة, فضلا عن نسبة

مساهمة كل منها في إجمالي الصادرات ومعدل النمو لكل منها خلال الخمس سنوات الأخيرة من تاريخ إعداد البيانات 2016.

جدول (١٤) إجمالي الصادرات لجمهورية بيرو بحسب النوع لعام ٢٠١٦

نوع السلعة	القيمة الإجمالية (مليار دولار)	النسبة إلى إجمالي الصادرات (%)	معدل النمو خلال خمس سنوات الأخيرة (%)
منتجات معدنية	١٥.١	٤٢	١.٥
معادن ثمينة	٦.٧١	١٨.٦	٢٠
منتجات نباتية	٤.٣	١٢.٣	١٣
معادن	٣.٠٤	٨.٤	١.١
منتجات غذائية	٢.٧٤	٧.٦	٧.٦
منسوجات	١.٢٨	٣.٥	٥.٥-
منتجات كيميائية	٠.٨١٢	٢.٢	١.٤-
بلاستك ومواد مطاطية	٠.٥٢٧	١.٥	٥.٤
منتجات نباتية وحيوانية	٠.٣٥٦	٠.٩٨	٥.٧
مكائن	٠.٣٣٠	٠.٨٩	٩
بضائع ورقية	٠.١٩٤	٠.٥٣	٢.١
زجاج وأحجار	٠.٢٤٣	٠.٦٦	١.٣
منتجات خشبية	٠.١٣٣	٠.٣٦	٢.٤
وسائط نقل	٠.٠٨٥	٠.٢٣	١٠
مواد متفرقة	٠.٠٦٩	٠.١٩	٠.١٤
جلود حيوانات	٠.٠٦٦	٠.١٨	٢.٩
أحذية وقبعات	٠.٠٣٢	٠.٠٨٧	٠.٩
أدوات حرفية	٠.٠٢٥	٠.٠٦٩	٠.٥
أسلحة	٠.٠٠٨	٠.٠٢٣	١٦
تحف ولوحات فنية	٠.٠٠٢	٠.٠٠٧	٧.٨
المجموع	٣٦.٠٥٢	١٠٠	--

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

Alexander Simoes: The Economic Complexity Observatory: An Analytical Tool for Know the Dynamics of Economic Development ،USA, 2017.

نلاحظ من الجدول (14) بأن الصادرات من المنتجات المعدنية بلغت (15.1) مليار دولار, وبنسبة مساهمة (42%) من إجمالي الصادرات, ثم المعادن الثمينة بمبلغ (6.71) مليار دولار بنسبة مساهمة (18.6%), وبمعدل نمو سنوي (20%) خلال الخمس سنوات الممتدة بين 2001- 2016, وهذا يعكس الاهتمام الحكومي الكبير بهذا القطاع وتوجيه الدعم الكافي للمنتجين والمصدرين, كما نلاحظ أيضا من الجدول بأن المنتجات النباتية شكلت نسبة (12.3%) من إجمالي الصادرات وبمعدل نمو سنوي (13%), تليها المنتجات المتنوعة الأخرى التي يطغى عليها طابع السلع الرئيسة والمواد الخام المنخفضة القيمة, والجدول (15) يبين قيمة الصادرات لجمهورية بيرو للمدة 2002- 2015.

جدول (١٥) قيمة صادرات جمهورية بيرو للمدة ٢٠٠٢ - ٢٠١٥

السنة	الصادرات (مليار دولار)	السنة	الصادرات (مليار دولار)
٢٠٠٢	٩.٤٦٢	٢٠٠٩	٣١.٩٤٨
٢٠٠٣	١١.١٦٧	٢٠١٠	٤١.٠٥١
٢٠٠٤	١٥.٢٩٨	٢٠١١	٥٢.٣٩٢
٢٠٠٥	٢٠.٤٢١	٢٠١٢	٥٢.٨٨١
٢٠٠٦	٢٧.٠٦٨	٢٠١٣	٤٩.٩٠٨
٢٠٠٧	٣٢.٢٠٦	٢٠١٤	٤٥.٣٩٢
٢٠٠٨	٣٥.٨٣٦	٢٠١٥	٤٠.٢٩٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

The World Integrated Trade Solution (WITS), 2018.

نلاحظ من الجدول (15) بأن قيمة صادرات جمهورية بيرو ارتفعت بشكل ملحوظ اعتباراً من عام 2005, فقد وصلت إلى مبلغ (20.421) مليار دولار, بعد إن كانت (15.298) مليار دولار عام 2004, ثم استمر الارتفاع بقيمة الصادرات خلال السنوات 2006 إلى 2008 بسبب قيام حكومة بيرو بتوقيع مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة, بما فيها اتفاقية الترويج التجاري مع الولايات المتحدة واتفاقيات أخرى مع شيلي وكندا وسنغافورة وتايلاند والصين, وقد وصلت الصادرات إلى ذروتها عام 2012, بمبلغ (52.881) مليار دولار, وكان ذلك بفعل افتتاح منجم أنتامينا للنحاس مطلع عام 2011, ومن الجدير بالذكر بأن مساحات كبيرة من الغابات المطيرة تضررت بفعل عمليات تعدين الذهب والفضة والنحاس, كما نلاحظ من الجدول (15) تراجع قيمة الصادرات بعد عام 2014, والسبب في ذلك يعود إلى تباطؤ عمليات التعدين لأربعة من المعادن النفيسة, فضلا عن تراجع عمليات تكرير النفط, وقد استمر هذا التراجع حتى عام 2018 بسبب الفيضانات والانهيارات الأرضية عام 2017 والمعروفة بظاهرة (النينيو) Niño التي أدت إلى هدم أكثر من (100) ألف منزل وانهيار حوالي (100) جسر وراح ضحيتها (78) شخص وتشريد(70) ألف شخص, ويمكن معرفة نسبة التغير بالصادرات للمدة المذكورة من خلال الاطلاع على الجدول (16).

جدول (١٦) مؤشر قيمة صادرات جمهورية بيرو للمدة ٢٠٠٢ - ٢٠١٥

السنة	قيمة الصادرات (%)	السنة	قيمة الصادرات (%)
٢٠٠٢	١٠٩.٨٣	٢٠٠٩	١٦٧.٠٤
٢٠٠٣	١١٨.٨٠	٢٠١٠	١٧٠.٠٧
٢٠٠٤	١٣٢.٤١	٢٠١١	١٨١.٢٤
٢٠٠٥	١٥١.٥٤	٢٠١٢	١٨٩.٤٩
٢٠٠٦	١٥٢.٥٨	٢٠١٣	١٨١.٦٣
٢٠٠٧	١٥٧.٧٢	٢٠١٤	١٧٩.٨٦
٢٠٠٨	١٦٧.٧٩	٢٠١٥	١٨٢.٦٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في

The World Integrated Trade Solution (WITS), 2018.

يتضح من الجدول (16) بأن هناك تزايد مستمر بقيمة الصادرات للمدة 2002– 2012, إذ شهدت انحسارا في عام 2013 عندما انخفضت من (189.49%) إلى (181.63%) في عام 2013 , إلا إن صادرات بيرو لم تشهد تراجعا يذكر, فبعد إن كانت (167.79%) في عام 2008, بلغت (176.04%) عام 2009, كما يتبين من الجدول انخفاض قيمة الصادرات ابتداءً من عام 2013, لتعود وتتعافى في عام 2015, ويعزى السبب في ذلك إلى تذبذب أسعار السلع الرئيسة والمواد الخام التي تشكل نسبة كبيرة من صادرات جمهورية بيرو.

وبالرجوع إلى الجدول (12) المتضمن القيمة الإجمالية لواردات بيرو للمدة 2002 –2015, والجدول (15) الذي يتضمن قيمة الصادرات للمدة نفسها, نجد بأن الميزان التجاري للتبادل السلعي لجمهورية بيرو متذبذب بين العجز والفائض, إلا إن سنوات ومبلغ العجز اكبر من الفائض, والجدول (17) يوضح تطورات الميزان التجاري الناجم عن التبادل السلعي لجمهورية بيرو.

جدول (١٧) تطور الميزان التجاري للتبادل السلعي لجمهورية بيرو ٢٠٠٢- ٢٠١٥

السنة	حالة العجز والفائض (مليار دولار)	السنة	حالة العجز والفائض (مليار دولار)
٢٠٠٢	٠.٣٨٣-	٢٠٠٩	٥.٧٦٦
٢٠٠٣	٠.٢٣٨	٢٠١٠	٥.٨٧١
٢٠٠٤	٢.٥٩٧	٢٠١١	٨.٦١٨
٢٠٠٥	٤.٨٢٣	٢٠١٢	٤.٣٩١
٢٠٠٦	٨.٢٣٣	٢٠١٣	٠.٣٤٣-
٢٠٠٧	٧.٥١٦	٢٠١٤	٣.٢٩١-
٢٠٠٨	١.٢٣١	٢٠١٥	٤.٥٦٥-

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (١٢) والجدول (١٥)

نلاحظ من الجدول (17) بأن الميزان التجاري للتبادل السلعي لاقتصاد بيرو كان يعاني من حالة العجز للسنة 2002 إذ وصل العجز إلى (–0.383) مليار دولار, ثم بعد ذلك بدأ يتعافى إلى ان حقق فائضاً للمدة 2003 –2012 وكان ذلك بفضل قانون الاستثمار الأجنبي الذي صدر في أواخر عام 2002, الذي تضمن أطراً قانونية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر, ومن ابرز فقرات القانون مايلي[34]:-

أ- عدم التمييز بين المستثمر الأجنبي والمحلي في كافة المجالات.

ب- حرية وصول المستثمر الأجنبي لكافة القطاعات الاقتصادية.

ت- إعفاء نقل وتدفق رأس المال الأجنبي من أي ضريبة او رسم.

ث- توفير الظروف الملائمة للمنافسة الحرة.

ج- ضمان الملكية الخاصة للمستثمر.

(34)**Ambassador Cristina Ronquillo: BUSINESS OPPORTUNITIES IN PERU, Embassy of Peru to the Kingdom of Belgium May 2014, p- 16.**

ح- حرية شراء الأسهم بنسبة غير محدودة من السكان المحليين.

خ- منح التسهيلات للوصول للائتمان المحلي والخارجي.

د- حرية تحويل العائدات.

ذ- الدخول في عضوية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ICSID.

ر- المشاركة في لجنة الاستثمار المنبثقة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD, التي تشجع على تنفيذ المبادئ التوجيهية للشركات متعددة الجنسية.

وقد كان لذلك القانون الدور الكبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للأعوام 2003- 2015, الذي بلغ أكثر من (86.1) مليار دولار, تم استثمارها من قبل الشركات المتعددة الجنسية في مجال التعدين, وقد حاز التعدين في النحاس (63.89%) منها ثم الذهب والحديد (13.35%) والفوسفات (12.4%) والموليبدينوم والمعروف بخامات الرصاص بنسبة (5.81%) ثم الزنك والفضة والبوتاسيوم والخامات متعددة الفلزات بنسب بلغت (1.91% و1.88% و0.53%و 0.23%) على التوالي.

إن دخول الشركات المتعددة الجنسية للاستثمار في قطاع التعدين كان له الأثر الكبير في رفع قيمة الصادرات من المعادن الثمينة والمعادن الأخرى لتحقق معدلات نمو وصلت إلى (20% و13%) كما ورد في الجدول (14), وبعبارة أخرى إن تزايد قيمة الصادرات كان بسبب تزايد الكمية وليس تصاعد أسعار المواد الخام والسلع الرئيسة, وان معظم المنافع كانت تحول إلى الخارج من قبل الشركات متعددة الجنسية على شكل (تحويل عائدات) وما يؤكد ذلك هو تصاعد حجم المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (29.8%) عام 2013, إلى (38.3%) عام 2015[35].

نستخلص مما سبق بأن السلع الرئيسة والمواد الخام تشكل نسبة تتجاوز (85%) من إجمالي قيمة الصادرات في جمهورية بيرو, وبالمقابل تشكل السلع المصنعة أكثر من (90%) من إجمالي قيمة الواردات, وبالنظر لانخفاض أسعار السلع الرئيسة الذي انسحب على انخفاض قيمة الصادرات للدرجة التي أصبحت لا تغطي قيمة الواردات من السلع المصنعة, فإن ذلك أدى بالنتيجة إلى اختلال الميزان التجاري, واستمرار المديونية الخارجية لتصل إلى (38.3%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015, مما أدى إلى استمرار ظاهرة التبعية للدول والمنظمات الدولية الدائنة, وتقييد للإرادة الوطنية الجادة نحو التنمية الاقتصادية.

([35]) **Focus Economics, 2018.**

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

أ- تعد نظرية التبعية واحدة النظريات القديمة التي تفسر التنمية والتخلف والتبادل التجاري اللامتكافئ , إلا إنها لازالت تنطبق على واقع النظام الاقتصادي والتجاري الدولي الحديث.

ب- إن معظم الدول النامية ارتضت إن تكون مصدرا للموارد الطبيعية وأماكن لتصريف التكنولوجيا المتقادمة وتوظيف رؤوس الأموال الفائضة, ضنا منها بأن ذلك هو الطريقة المثلى للوصول إلى التنمية الاقتصادية, إلا إن ما حصلت عليه من جراء ذلك هو تفاقم ظاهرة المديونية الخارجية وتوطين التضخم والأنماط الاستهلاكية الدخيلة وتعثر خطوات التنمية الاقتصادية.

ت- إن الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ليس بالضرورة إن يكون خيارا ناجحا لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية, بل إن سياسة الاكتفاء الذاتي والحمائية لفترات محدودة والاستخدامات البديلة للموارد الطبيعية وتطبيق برامج إحلال الواردات هي الوسيلة الناجحة للخروج من هيمنة الدول الصناعية المتقدمة.

ث- إن الطابع العام لأسعار السلع الرئيسة والمواد الخام عالميا يتجه نحو الانخفاض منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي, وان معظم الدول النامية تعتمد على هذا النوع من السلع في تأمين قيمة وارداتها, لذلك فإنها تعاني من مشاكل تتعلق بنقص تراكم رأس المال وتعثر خطوات التنمية الاقتصادية.

ج- لقد عانت الدول النامية المصدرة الصافية للطاقة والمعادن والغذاء والمواد الخام, ولعقود طويلة من مشاكل خطيرة تتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي, إذ وصل الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من (80%), ومستوى التضخم لأكثر من (8%) سنويا, فضلا عن مشكلة التوازن المالي الذي وصل إلى (-3.4%) كمعدل للسنوات 2001- 2006.

ح- شكلت السلع الرئيسة والمواد الخام نسبة وصلت إلى أكثر من (70%) من إجمالي صادرات جمهورية جزر فيجي, وبالمقابل تشكل السلع المصنعة أكثر من (80%) من قيمة وارداتها, وبالنظر لتفاوت قيمة الواردات والصادرات الناجمة عن اختلاف الأسعار, فإن الاقتصاد الفيجي يعاني من عجز مستمر بالميزان التجاري وصل إلى (579) مليون دولار عام 2008وتزايد الدين الخارجي ليصل لأكثر من(24%) من الدخل القومي الإجمالي عام 2011.

خ- شكلت السلع الرئيسة والمواد الخام نسبة وصلت لأكثر من (85%) من إجمالي صادرات جمهورية بيرو, وبالمقابل تشكل السلع المصنعة أكثر من (90%) من إجمالي وارداتها, إلا إن استعانة حكومة بيرو بالاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسية أدى إلى زيادة قيمة الصادرات وتقليل العجز في الميزان التجاري, إلا إن الفائدة الحقيقية لهذه الزيادة كانت تحول للخارج على شكل (تحويل عائدات) للشركات

المذكورة, الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (29.8%) عام 2013 إلى (38.3) عام 2015.

2- التوصيات

أ- ضرورة توفر الإرادة الحقيقية وقيام حكومات الدول النامية بأخذ الدروس والعبر من الماضي الحافل بالمشاكل والمعوقات التي حالت دون الوصول للتنمية الاقتصادية, والعمل بخطوات جادة من اجل تصحيح المسار الخاطئ الذي بدأت به منذ عقود.

ب- على الدول النامية المصدرة للمواد الخام والسلع الرئيسة استغلال العائدات وتوظيفها من اجل بناء هياكل اقتصادية وبنى تحتية قادرة على تطبيق برامج إحلال الواردات وتنمية القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

ت- توجيه دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للاستفادة من تجربة الدول الآسيوية الناشئة في الاعتماد على الذات وتلبية الاحتياجات الدنيا للطلب المحلي وتكوين بنية تحتية وتقنية وعلمية وصناعية, فضلا عن تدريب القوى العاملة اللازمة للوصول إلى هيكل صناعي واسع نسبيا.

ث- ضرورة إقامة منظمات دولية وإقليمية على غرار منظمة أوبك, تظم في عضويتها الدول المصدرة للمواد الخام والسلع الرئيسة, تأخذ على عاتقها السيطرة على أسعار هذا النوع من السلع والحيلولة دون انخفاضها دون حدود معينة.

ج- بالنظر لتفاقم حجم المديونية الخارجية في جمهورية جزر فيجي وارتفاع نسبة السكان دون خط الفقر, لابد من قيام الحكومة الفيجية بالعمل على تخفيض وارداتها من السلع المصنعة, وبذل الجهود من اجل تحفيز القطاعات الإنتاجية المعدة للتصدير مثل المنتجات المعدنية والمنتجات الخشبية والحيوانية التي تنطوي على قيمة مضافة عالية تفوق القيمة المضافة للمواد الغذائية الخام والمعادن الثمينة والمعادن الأخرى.

ح- تعديل قانون الاستثمار في جمهورية بيرو بالشكل الذي يحد من تحويل العائدات من قبل الشركات المتعددة الجنسية إلى الخارج دون قيد أو شرط, والعمل على إدخال فقرات من شأنها توسيع استفادة القطاعات الإنتاجية المحلية من هذه العوائد.

خ- تحديد شروط اقتصادية وبيئية محددة لدخول الشركات المتعددة الجنسية إلى قطاع التعدين في جمهورية بيرو, وذلك لما يشكله هذا القطاع من أهمية اقتصادية وبيئية كبيرة, إذ إن التوسع في الإنتاج والتصدير في هذا القطاع يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وظهور مشاكل بيئية ترتبط بانجراف التربة وانحسار مساحات الغابات المطيرة

المصادر References

([1]) Vincent Ferraro: Dependency Theory: An Introduction, Mount Holyoke College, South Hadley, USA, 1996, p-1.

([1]) Andre Gunder Frank: 'The Development of Underdevelopment, University of Chicago, 1966,p-27.

([1])OMAR SNNCHEZ: The Rise and Fall of the Dependency Movement: Does It Inform Underdevelopment Today ?,University of Oxford, E.I.A.L. Vol. 14 – No 2 , United Kingdom,2003, p. 32.

([1]) John T. Cuddington and Rodney Ludema: Prebisch Singer Redux International Trade Commission and Georgetown University,USA, June 2002, p-3.

([1])Vincent Ferraro: op cit,p-2.

([1])David I. Harvey, Neil Kellard: The Prebisch-Singer Hypothesis: Four Centuries of Evidence, The Review of Economics and Statistics, vol. 92, issue 2,University of Orebro, Sweden,2010, p-253.

([1]) Vincent Ferraro: op cit, pp-4-5 .

([1]) Ewa Anna Witkowska: Reconsideration of the Prebisch-Singer Hypothesis, Brandenburg University of Technology Cottbus-Senftenberg, Germany,2016, pp 105-106.

([1])John Gray: False Dawn, The Delusions of Global Capitalism, New York, 1998, p-124.

([1])Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto: Dependency and Development in Latin America, 9th Edition, university of California press, 1979, p- 127.

([1])Vincent Ferraro: op cit, p-6.

([1])Simeon Hein:Trade Strategy and the Dependency Hypothesis: A Comparison of Policy, Foreign Investment, and Economic Growth in Latin America and East Asia, The University of Chicago Press is collaborating with JSTOR,USA, 1992, p- 497.

(1) Ayşe Özden Birkan: A Brief Overview of the Theory of Unequal Exchange and its Critiques, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 5, No. 4(1); Department of Economics, Yasar University, Izmir, Turkey, April 2015,p-157.

(1) John Brolin: The Bias of the World A History of Theories of Unequal Exchange from Mercantilism to Ecology, Dissertation, Human Ecology Division, Lund University, Sweden, 2006, p-243.

(1)Guenther Sandleben : Unequal Exchange? Marx' Solution to the Value Problem on the World Market, Berlin School of Economics and Law, Berlin, Germany, July 2016, p- 623.

(1)Ayşe Özden Birkan: op cit, p- 158.

(1) John Bellamy Foster and Hannah Holleman: The theory of unequal ecological exchange: a Marx-Odum dialectic, The Journal of Peasant Studies, Vol. 41, No. 2, UK, 2014, p- 205.

(1) John Brolin: op- cit, p-412.

(1) Alexi Thompson: Environmental Kuznets Curve for Water Pollution, The Case of Border Countries, University of Pennsylvania, Indiana, USA, 2014, p- 2.

(1) John Brolin: op- cit, p- 8.

(1)John Bellamy Foster and Hannah Holleman: op cit, p- 206.

(1) Clark, B. and J.B. Foster: The global metabolic rift and the fertilizer trade, Ecology and power, London, Routledge, 2012, p- 68.

(1) نسبة الانكشاف الاقتصادي= الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي ×100للمزيد انظر Jun Nie and Lisa Taylor: Economic Growth in Foreign Regions and U.S. Export Growth, FEDERAL RESERVE BANK OF KANSAS CITY,2013.

(1)Mulugeta Girma Dibiku: International trade theories and its trends, Punjabi University, Patiala, India, 2017, pp- 25-26.

(1)International Monetary Fund: world economic outlook : Growth resuming dangers remain, April 2012, p- 126.

(1) Ajit Singh: THE ASIA-PACIFIC DEVELOPING COUNTRIES AND THE NEW WORLD TRADING SYSTEM: A HISTORICAL OVERVIEW OF EMERGING POLICY

ISSUES, Faculty of Economics University of Cambridge, Cambridge, England, 1996, pp 4-6.

([1])The World Bank Group, Data 2018.

([1]) Ibid.

([1]) The World Bank Group, Data, op- cit.

([1]) Shivneil Kumar Raj ،Priteshni Pratibha Chand: Analysis of Fiji's Export and Its Impact on Economic Growth, International Journal of Business and Social Research, Volume 07, Issue 03, School of Business and Economics, The University of Fiji, 2017,p-4

([1])Shivneil Kumar Raj ،Priteshni Pratibha Chand: op- cit, p- 11.

([1])Maureen Taft-Morales: Peru in Brief: Political and Economic Conditions and Relations with the United States, Congressional Research Service, 2013, p- 6.

([1])Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC): Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean, 2017, p- 2.

([1])Ambassador Cristina Ronquillo: BUSINESS OPPORTUNITIES IN PERU, Embassy of Peru to the Kingdom of Belgium May 2014, p- 16.

([1]) Focus Economics, 2018.